دلالة المصطلحات الخاصة بين النقاد في تجريح الرواة (دراسة وتحليل)

الدكتـــــور
عيسى محمد عيسى شحاته
أستاذ الحديث وعلومه المساعد بجامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

(ملخص البحث)

ـ هذا البحث يتناول مسألة مهمة من مسائل علم جرح الرواة، وهي دلالة المصطلحات الخاصة عند الأئمة النقاد، إذ يعرض لبيان المقصود من دلالة اللفظ ، واستخدام المحدثين لكلمة المصطلحات الخاصة، ثم طرق معرفة دلالات هذه المصطلحات عند الأئمة النقاد لجرح الرواة في حدود مصطلحات معينة، وذلك من خلال الدلالة المشهورة في هذه المصطلحات، ثم الدلالة الخاصة فيها أيضاً عند النقاد، مع دراسة الأمثلة التوضيحية في الجانبين من كتب التراجم على بعض الرواة، وهذه المصطلحات هي:(يسرق الحديث ـ ليس بثقة ـ شيطان ـ لا شيء ـ ليس بمشهور، كذاب).

ـ **الكلمات الافتتاحية**:(دلالة ـ مصطلحات ـ النقاد ـ تجريح).

(**ABSTRACT**)

This research deals with an important issue of the knowledge of the narrator's wound, in relation to the special terminology of the imams. It presents the meaning of meaning, the use of the terminologists for the term special terms, and the ways of knowing the meanings of these terms among the imams in certain terms, Which is well known in these terms, and its special significance also in the critics, with the illustrative examples in the janabin of the books of translations on some narrators, and these terms are: (steals the talk not with the confidence of Satan is nothing not famous).

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله ولي الصالحين، شهادة تملئ القلب نوراً واعتقاداً بوحدانيته إلى يوم الدين، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، خاتم النبيين والمرسلين، أرسله ربنا عز وجل إلى الناس أجمعين، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى الصحابة والتابعين، ومن سار على نهجهم واتبع سنة نبيهم إلى يوم الدين. وبعد:

السنة المطهرة هي المصدر الثاني للتشريع بعد كتاب الله تعالى، وهذا أمر أجمع عليه علماء الأمة قديمًا وحديثًا، لم يخالف في ذلك إلا من لا حظّ له في الإسلام، نسأل الله عز وجل السلامة. ولا يزال الباحثون في كل عصر ومصر يلتفون حول مائدة السنة المباركة، ينهلون من خيراتها، ويقتطفون من ثمارها، ويشربون من عذوبتها، ولما كان للسنة النبوية هذه المكانة العظيمة، عرف السلف الصالح للسنة قدرها، فرعوها حق رعايتها، وحفظوها في الصدور، وأودعوها سويداء القلوب، ودونوها في المصنفات والكتب، وقعدوا لها القواعد التي يستطيعون بها نقد المرويات والرواة. ومن أبرز ما سطره المحدثون في ذلك علم الجرح والتعديل، ومن أهم مسائله تحديد المراد من دلالة المصطلحات الخاصة لدى بعض الأئمة النقاد، وهذه قضية مهمة في الأوساط العلمية، وتعد المصطلحات الخاصة في باب الجرح والتي تداولها أعلام المحدثين في أقوالهم ومصنفاتهم من أبرز القواعد في

هذا الفن، ولذلك تعينت العناية بها؛ لفهم مرادهم منها، ومقاصدهم من استخدامها.

ثم إن الوقوف على مصطلحات كل إمام من أئمة الحديث خاصة في ألفاظ الجرح مطلب علمي رفيع، نادى به وأعلن الحاجةَ إليه أساطينُ الأئمة النقاد المبرزين في هذا المجال، حيث قال الحافظ الذهبي: « ثم نحن نفتقر إلى تحديد عبارات الجرح والتعديل، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة »[1].

كما أود أن ألفت نظر القارئ الكريم إلى أن دلالة المصطلحات الخاصة في نقد الرواة، وانسجامها مع بقية أقوال النقاد الواردة في الراوي؛ لتأتي النتيجة منضبطة من الصعوبة بمكان، فهذه مهمة تحتاج إلى استقراء تام، وطول باع في العلم، واطلاع واسع، وبالنسبة لي فدون ذلك خرط القتاد !!

ولكن لما كان لابد من سلوك هذا المهيع، وخوض غماره، ولمِا رأيتُ مَنْ سبقني في نوعية هذه الدراسة، أحببت أن أشاركهم في هذا الفضل، وكذا بعد مشاورة أهل العلم من أساتذتي المتخصصين، وقع اختياري على دراسة دلالة هذه المصطلحات الخاصة في باب جرح الرواة.

- **مشكلة البحث**، تكمن مشكلة هذا البحث في الاستفسارات التالية:

(١) ما دلالة المصطلحات الخاصة التي استعملها بعض الأئمة في الوقت الذي وردت به معان أخرى لهذه المصطلحات عند الأكثرين منهم؟.

---

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث. للذهبي (ص: ٨٢).

(٢) ماذا عن تنوع استعمال الإمام الناقد لبعض المصطلحات في التجريح بأكثر من معنى، مما خالف فيه العموم من الأئمة النقاد المحدثين؟.

(٣) هل معرفة مراد الناقد من كلامه في الراوي ينطبق مع غيره في الدلالة على نفس المعنى؟ حيث توجد بعض الألفاظ في التجريح قد تحتمل أكثر من معنى، والجارح يقصد بها واحداً من معانيها، فضلاً عن كونها غير مشهورة في بابها !!.

▪ أهداف الدراسة.

تهدف دراستي لهذا البحث تحقيق بعض الفوائد، ومن أبرزها ما يلي:

(١) جمع ما تفرق من البحوث القديمة والمعاصرة في هذا البحث فيما له صلة بهذا الموضوع، بحيث يسهل على المهتمين الوقوف عليه.

(٢) الوقوف على ألفاظ الجرح التي خالف بها بعض الأئمة النقاد في دلالاتها جمهور المحدثين، وكشف اللثام عن مدلول هذه المصطلحات.

(٣) تتبع الطرق العلمية التي عن طريقها يمكن معرفة دلالات المصطلحات الخاصة للأئمة النقادة في الرواة.

(٤) إضافة جديد لنوعية هذه الدراسة لمن سبقوني من الباحثين المعاصرين في هذا الفرع من فروع ألفاظ التجريح.

▪ حدود البحث.

لقد تعددت البحوث في علم الجرح والتعديل بصفة عامة من المشتغلين بهذا الفن والحمد لله؛ نظراً للحاجة إليه، واقتصرت في هذا البحث على دراسة دلالة المصطلحات الخاصة في تجريح الرواة عند النقاد من خلال عدة مطالب، حيث تناولت مصطلحات الجرح لألفاظ معينة، وهي: (يسرق الحديث ـ ليس بثقة ـ شيطان ـ لا شيء ـ ليس بمشهور، كذاب)، وكان اختياري لهذه المصطلحات فقط دون غيرها لأسباب:

(١) تحقيق المقصد من دراسة الدلالة لهذه المصطلحات خاصة في التجريح؛ لإخراج هذا البحث.

(٢) الدراسة لدلالة جميع المصطلحات الخاصة لجرح الرواة عند النقاد المحدثين لا يسعها بحث بمفرده، مما قد يزيد عدد صفحاته، ويحول دون نشره في الدوريات العلمية المحكمة.

(٣) تفادي تكرار مَنْ سبقني بالبحث والتحليل لغيرها من دلالة المصطلحات الخاصة في باب تجريح الرواة، ذات العلاقة بنوعية هذه الدراسة.

▪ الدراسات السابقة.

لا شك أن باب الجرح والتعديل من الأبواب المهمة في علم أصول الحديث، ومن ثم كان له الحظ الوافر من عناية واهتمام الأئمة النقاد، بل والباحثين المعاصرين المختصين بهذا الفن وفروعه، حيث تعددت فيه الدراسات والبحوث والحمد لله، وهنا أذكر ما وقفت عليه من البحوث ذات

الـصلة القريبـة لموضـوع دراسـتي ـ أعنـي مـا يخـص دلالـة المـصطلحات الخاصة في تجريح الرواة فقط ، ومنها ما يلي:

(١) ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيـب ودلالـة كل منها على حـال الـراوي والمـروي. للأسـتاذ الـدكتور/ أحمـد معبـد عبـد الكريم، نشر: أضـواء الـسلف، عـام ١٤٢٥ – ٢٠٠٤. تقـع هـذه الدراسـة في ٤٢٧ صفحة تقريباً.

(٢) الاصطلاحات الخاصة في الجرح والتعديل في القـرن الثالـث الهجـري للدكتور/ زياد محمد خضيري، جامعة الموصـل بـالعراق. نـشر مجلـة كليـة العلوم الإسلامية ـ العدد الثاني عشر ـ المجلد السادس عشر ـ لعام ١٤٣٣ هـ ـ ٢٠١٢ م. هذا البحث يقع في ثلاثين صفحة من القطع الصغير، تنـاول ثمانيـة مصطلحات، ما بين جرح وتعديل وهي:(صدوق)،(اكتب عنه)،(شيخ)،(ثقة صدوق)،(ليس بشيء)،(لا بأس به)،(مجهول)،(متكلم فيه).

(٣) أوفى الـشرح في بيـان اخـتلاف دلالـة ألفـاظ الجـرح. للـدكتورة/ سـعاد جعفر حمـادي، جامعـة الكويـت، نـشر مجلـة الأنـدلس للعلـوم الاجتماعيـة، المجلد(٥) العدد الثامن، مارس ٢٠١٢م. هذا البحث يقع في سـتين صـفحة تقريباً، تناولت فيه الباحثة ثمانية ألفاظ للجرح، وهي:(ليس بالقوي ـ ضعيف ـ ليس بذاك ـ مجهول ـ ليس بشيء ـ سكتوا عنه ـ فيه نظر ـ منكر الحديث).

▪ منهج الدراسة.

من المهم في بداية أي بحث علمي تحديد منهج البحث الذي تسير عليه الدراسة خلال معالجة جزئياته وجميع مسائلة، والأهم ألا يحيد الباحث عن هذا المنهج، ويمكن تلخيص منهجي لهذا البحث في النقاط التالية:

أولاً: لقد اتبعت المنهج الاستقرائي لتتبع المسائل العلمية في جميع المظان التي تحتاجها الدراسة، ثم المنهج الوصفي وذلك لبيان مفردات الخطة والموضوعات المندرجة فيها، وما تحتاجه من توصيف علمي، ثم المنهج التَّحليلي، وذلك لتحليل بعض الموضوعات واستجلاء النقاط الهامة فيها، من خلال جميع المصادر والمراجع التي تحتاجها الدراسة أيضاً.

ثانياً: تأصيل عناصر هذا البحث قدر الإمكان من أقوال الأئمة النقاد، وعزو الأقوال إلى قائليها وبيان موضعها، وسلكت فيه مسلك الاختصار في الأمور الواضحة عند أهل الاختصاص، كالتَّراجم للأعلام والرُّواة، والتَّعريفات ونحوها.

ثالثاً: قسمت المصطلحات الخاصة التي أشرت إليها في حدود الدراسة إلى عدة مطالب، وجعلت كل مصطلح من المصطلحات الخاصة في مطلب على حدة، وتناولته أولاً: في دلالته المشهورة عند المحدثين، وثانياً: في ذكر الأمثلة الدالة عليه في العموم والمشهور أيضاً، وثالثاً: في دلالته الخاصة لهذا المصطلح، ورابعاً: في ذكر الأمثلة الدالة على مفهومه الخاص عند الإمام الناقد.

رابعاً: التزمت عند النقل من أي مرجع، أو الاستفادة منه الإشارة إلى رقم الجزء والصفحة ووضعته بين قوسين هكذا(...)،علماً بأنني ذكرت طبعات المراجع والمصادر مرتبة على حروف المعجم في الفهرس خشية الإطالة، وما ورد في الهامش من توثيق المرجع برمز حرف (ت) إنما هو اختصار لكلمة تحقيق، كما أن الرمز بحرف(ط)إنما هو اختصار لكلمة طبعة.

والله عز وجل أسال أن ينفع بما كتبت، وأن يتقبله خالصًا لوجهه الكريم.

- **خطة البحث**: يتكون هذا البحث من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.
- **المقدمة** : ذكرت فيها مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، ثم حدود البحث، والدراسات السابقة، ثم المنهج العلمي، ثم الخطة البحثية.
- **المبحث الأول**: **أهمية دلالة المصطلحات الخاصة في تجريح الرواة عند النقاد**. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بيان المعنى المقصود من الدلالة، واستخدام المحدثين لكلمة المصطلحات الخاصة.

المطلب الثاني: طرق معرفة دلالات المصطلحات الخاصة للأئمة النقاد.

المطلب الثالث: تعريف الجرح لغة واصطلاحاً، وأهميته في نقد الرواة.

- **المبحث الثاني**: **دراسة لدلالة بعض المصطلحات الخاصة التي في ظاهرها التجريح**. وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: قولهم في الراوي: (يسرق الحديث).

المطلب الثاني: قولهم في الراوي: (ليس بثقة).

المطلب الثالث: قولهم في الراوي: (شيطان).

المطلب الرابع: قولهم في الراوي: (لا شيء).

المطلب الخامس: قولهم في الراوي: (ليس بمشهور).

- **الخاتمة**. ذكرت فيها أهم نتائج الدراسة.
- **الفهارس**. فهرس المصادر والمراجع، وآخر لمحتويات البحث.

الباحث

المبحث الأول: أهمية دلالة المصطلحات الخاصة في تجريح الرواة عند النقاد.

إن مما يتطلبه البحث العلمي الدقيق تحديد سير البحث، ومن مقتضيات الدراسة المنهجية لأي مسألة علمية فَهْمُ مداخل الموضوع ومصطلحاته التي تحمل كل واحدة منها دلالتها الخاصة، التي تعطي للموضوع بُعْدَه المميز، وبالتالي تحدد المفاهيم الأولية أو الكلية التي يراد بحثها، وهذا لا يتم إلا عن طريق الخطوات التالية:

أولاً: تحديد المفاهيم الأساسية لمصطلحات هذا البحث.

ثانياً: بيان الخطة العلمية لمسائله.

ثالثاً: المنهج العلمي المتبع في عرض هذه المسائل وكيفية المعالجة.

ـ أما عن خطة هذا البحث، ومنهج الدراسة فيه، فقد سبقت الإشارة إليهما في المقدمة، بقي لنا أن نحدد المفاهيم للمصطلحات الأساسية التي يتكون منها هذا البحث، وإلقاء الضوء على هذه المفاهيم، وذلك على النحو التالي:

ـ وبالنظر في موضوع هذا البحث (دلالة المصطلحات الخاصة بين النقاد لجرح الرواة) نجده يتكون من عدة كلمات أساسية عليها عماده، وهي الجمل: (دلالة)،(المصطلحات)،(التجريح)، ولنعرض بالتحليل والدراسة لكل كلمة على حدة.

ـ وقبل أن أبدأ في عرض وتحليل المصطلحات الأساسية التي يتكون منها عنوان هذه الدراسة أود أن أشير إلى أن اللفظة الاصطلاحية لها أحد أربعة معانٍ، كما يلي: (١)

الأول: المعنى اللغوي؛ فالكلمة إذا وجدتها في سياق لغوي فهي مستعملة بالمعنى اللغوي، أي الذي وضعها له واضع اللغة، وهو المعنى المذكور ذكراً أساسياً في المعاجيم اللغوية القديمة .

وكثير من المحدثين يستعملون الكلمة الاصطلاحية في كثير من الأحيان، بمعناها اللغوي، لا الاصطلاحي، وقد حُملت كلمات كثيرة للمحدثين، على معانيها الاصطلاحية، خطأً، إذ الصواب حملها على المعنى اللغوي فإنه هو الذي عناه صاحب تلك الكلمة .

الثاني: المعنى الشرعي؛ فإذا وجدتها في سياق شرعي أي في العبارات الدينية في أي كلام ملفوظ أو مكتوب: فهي مستعملة بالمعنى الشرعي أي الذي وضعها له الشارع، مثل الصلاة والصوم والزكاة.

الثالث: المعنى الاصطلاحي؛ فإذا وجدت الكلمة في سياق علمي فمعناها اصطلاحي وهو الذي وضعها له أهل ذلك العلم .

الرابع: المعنى العرفي؛ فإذا تبين أن المعنى ليس اصطلاحياً ولا شرعياً ولا لغوياً كان معناها عرفياً ، وهو المستعمل عند عامة الناس في ذلك البلد أو المكان، وينبغي أن يقدم المعنى الذي يدل عليه السياق كما تقدَّمَ، دون سائر المعاني الأخرى.

---

(١) لسان المحدثين (معجم مصطلحات المحدثين) (١/ ١٢١) .

المطلب الأول: بيان المقصود من لفظة (الدلالة) واستخدام المحدثين لعبارة (المصطلحات الخاصة).

أولاً: لفظة (الدلالة) في اللغة.

ـ قال ابن فارس[١] رحمه الله: الدال واللام أصلان: أحدهما: إبانة الشيء بأمارةٍ تتعلمها، والآخَر: اضطرابٌ في الشيء. فالأوَّل قولهم: دلَلْتُ فلانًا على الطريق. والدليل: الأمارة في الشيء. وهو بيِّن الدَّلالة والدِّلالة.[٢]

ـ في القرآن الكريم: وردت مشتقات من لفظ الدلالة في سبعة مواضع، خمسة منها مصحوبة بالقصد والإرادة، وذلك كما في قوله تعالى:﴿ إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى مَنْ يَكْفُلُه﴾[٣]

وفي قوله: ﴿ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ ﴾.[٤]

وفي قوله: ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾.[٥]

---

(١)أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب، أبو الحسين،اللغوي، القزويني، كان شافعيا، ثم صار مالكيا آخر عمره، وله مصنفات منها: المقاييس، والمجمل. ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص: ٨٠).

(٢)معجم مقاييس اللغة ط اتحاد الكتاب العرب (٢/ ٢١١) .

(٣)[طه: ٤٠] .

(٤)[القصص: ١٢] .

(٥)[سبأ: ٧] .

وفي قوله:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾.(١) وفي قوله:﴿قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ﴾.(٢)

واثنتان لا يلاحظ فيهما ذلك، وذلك كما في الآية التي ذكرها الراغب: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾.(٣)، أما الآية الأخرى ففي قوله تعالى:﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾.(٤)

- وفي الحديث: أخرج الإمام مسلم في صحيحه من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ»،(٥)

الحديث بيَّن أَثَرَ إفشاء السلام بين الناس، وقد دل رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك الأثرِ؛ فالرسول هو الدال عليه، وما قام به من عمل هو الدلالة، وإفشاء السلام هو المدلول عليه؛ فالدلالةُ - كما يُفهَم من الحديث - هي ما يقوم به الدالُّ من عمل، أو ما يؤدِّيه من وظيفة.

---

(١)[الصف: ١٠] .

(٢)[طه: ١٢٠] .

(٣)[سبأ: ١٤] .

(٤)[الفرقان: ٤٥] .

(٥)صحيح مسلم (١/ ٧٤) كِتَاب الْإِيمَان: بَاب بَيَانِ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ.

ـ وقال الراغب[١]: ما يتوصّل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات، والرموز، والكتابة، والعقود في الحساب، وسواء كان ذلك بقصد ممن يجعله دلالة، أو لم يكن بقصد، كمن يرى حركة إنسان فيعلم أنه حيّ، قال تعالى: (ما دَلَّهُمْ عَلى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ).[٢]

ـ وقيل: الدَّلالة: بالفتح هي كونُ الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال والثاني المدلول، وبالكسر حرفةُ الدلال وما جعلته للدلال أو الدَّليل من الأجرة. ودلالة النص: الثابت بها ما ثبت بطريق الأولوية بالمعنى اللغوي كالنص، مثاله النهيُ عن التأفيف في قوله تعالى: {فَلَا تَقُلْ لهُمَا أُفٍّ}[٣] يدل على حرمة ضربهما بطريق الأولوية.[٤]

ـ مما سبق نستخلص أن المراد بلفظ الدلالة: كل ما يدل على المعنى في التراكيب والألفاظ، حيث تتجلى المعاني، ويتضح المقصود.

ـ الدلالة في عرف المحدثين.

لقد كان لعلماء الحديث اهتمامٌ بالغ بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجعلوا للتعامل مع الألفاظ التي تقنن درجة الراوي من حيث العدالة والضبط قواعد تضبط مسالك الفهم وتضيء مسارب الاستنباط، وتعصم

---

(١)الحسين بن محمد بن المفضل، الإمام أبو القاسم الراغب الأصفهاني. توفي سنة(٥٠٢٩) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص: ١٢٢) .

(٢)المفردات في غريب القرآن (ص: ٣١٦) .

(٣)[الإسراء:٢٣] .

(٤)التعريفات (ص: ١٠٤) (ص: ٩٦) .

الأفكار من غي الخطأ ومن مزالق الزلل والضلال والوهم، وإليك المزيد في أقوال العلماء:

ـ قال ابن دقيق العيد[١] عن دلالة اللفظ من الناحية السياقية: فإن السياق طريق إلى بيان المجملات وتعيين المحتملات وتنزيل الكلام على المقصود منه وفهم ذلك.[٢]

ـ وقال ابن القيم[٣]: السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته.[٤]

ـ ومما سبق في كلام ابن دقيق العيد وابن القيم نرى نوعاً واحداً من أنواع الدلالة، وهو الدلالة السياقية، واللفظة قد يكون لها دلالتان[٥]:

---

(١)الإمام الفقيه المحدث محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المعروف بابن دقيق العيد قاضي الدار المصرية المتوفى سنة ٧٠٢ هـ. معجم الشيوخ الكبير للذهبي (٢/ ٢٤٩)

(٢)إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (٢/ ٢١٦) .

(٣)محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي ثم الدمشقي الفقيه الأصولي المفسر النحوي العارف شمس الدين أبو عبد الله ابن قيم الجوزية، قال ابنُ رجب: توفِّي رحمهُ الله وقتَ عشَاء الآخرة، ليلة الخَميس، ثالث عشرين رجَبَ، سَنة إحدى وخمسين وسبع مئة. المقصد الارشد (٢/ ٣٨٤) ، تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة (٢/ ١١٠٣)

(٤)بدائع الفوائد (٤/ ٩) .

(٥)لسان المحدثين (معجم مصطلحات المحدثين)(١/ ١٢٠) .

الدلالة الأولى: الأصلية،(اللفظية) أي دلالة الكلمة باعتبار ذاتِها مجردةً عن سياقها، وهي التي يحصل الاستقراء من أجلها، ويصاغ التعريف لتوضيحها.

الدلالة الثانية: (السياقية)، أي التي تتأثر قليلاً أو كثيراً بالسياق، مثل كلمة (ثقة) لها في نفسها معنى مشهور عند الجمهور، وهو العدالة والضبط، ولكن قد ترد بمعنى آخر يفسره السياق، مثل أن يقال:(فلان ثقة ولكنه سيء الحفظ)، فالمراد هنا بالتوثيق هو إثبات العدالة، ولا أجد فرقاً بين مفهوم الدلالة عند أهل اللغة والمحدثين.

ثانياً: استخدام المحدثين لعبارة (المصطلحات الخاصة).

ـ كلمة (مصطلح) في المعنى العام.

وتترادف كلمة "مصطلح" وكلمة "اصطلاح" في اللغة العربيّة، وهما مشتقتان من الفعل "اصطلح" (وجذره صلح) بمعنى: اتفق؛ لأنّ المصطلح أو الاصطلاح يدلُّ على اتفاق أصحاب تخصصٍ ما على استخدامه للتعبير عن مفهوم علميّ محدد، ولقد وقفت على عدة تعريفات لكلمة مصطلح، منها ما يلي:

(أ) كلمة مصطلحات جمع مصطلح، ويقال: اصطلاح أيضاً، وعرفه الجرجاني فقال: عبارةٌ عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسمٍ ما، يُنقل عن موضعه الأول. وقيل: الاصطلاح إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما. وقيل: الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى. وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر، لبيان المراد. وقيل: الاصطلاح لفظٌ معيَّن بين قومٍ معينين).[١]

(ب) وقيل: اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، واصطلاح التخاطب هو عرف اللغة، والاصطلاح: مقابل الشرع في عرف الفقهاء.[٢]

(ج) والمصطلح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص؛ قاله الخفاجي.[٣]

---

(١) التعريفات (ص: ٢٨).

(٢) الكليات (ص: ١٢٩).

(٣) تاج العروس (٦/ ٥٥١).

(د) وقيل: اتفاق أهل علم من العلوم أو صناعة من الصناعات أو عمل من الأعمال على استعمال بعض المفردات أو التراكيب اللغوية لمعنى من المعاني الراجعة إلى فنهم أو حرفتهم، بحيث يكون ذلك المعنى المستحدَث مبايناً لمعنى تلك الكلمة عند أهل اللغة، نوعاً من المباينة، ويكثر الاصطلاح في المعاني التي يكثر دورانها على ألسنتهم أو يكثر تكرارها في كتاباتهم ومخاطباتهم، المتعلقة بذلك الفن أو تلك الصناعة، وذلك لتيسير التعبير عن مقاصدهم، وتيسير إفهام المخاطَبين منهم.[١]

- **عبارة (المصطلحات الخاصة) من منظور المحدثين.**

- إن اتساع اللغة، وتعدد مدلولات الكلمة، يجعل القارئ يقف مع بعضها موقف المتردد في تنزيلها على أي المدلولات التي ظهرت له، فإذا ما كانت الكلمة قد رسخت في ذهنه على مدلولٍ معين؛ سارع في تنزيلها حسب اصطلاحه هو في كلامه، لا على اصطلاح المتكلم، ولهذا وقع الغلط في الفهم والاستدلال في شتى الفنون؛ بسبب العزوف عن فهم مصطلحات المتكلم، قبل البدء في تفهمه، والاستدلال به.[٢]

- لذا قال السبكي: ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح أيضاً: حال الجارح في الخبرة بمدلولات الألفاظ، فكثيراً ما رأيت من يسمع لفظة، فيفهمها على غير وجهها؛ والخبرة بمدلولات الألفاظ؛ ولاسيما العرفية التي تختلف باختلاف

---

(١) لسان المحدثين (معجم مصطلحات المحدثين) (٢/ ٨٢).

(٢) مصطلحات أئمة الحديث الخاصة ويليه القرائن الموصلة إلى فهم مقاصدهم في الجرح والتعديل (ص: ٢٣).

عرف الناس، وتكون في بعض الأزمنة مدحاً، وفي بعضها ذماً، أمر شديد، لا يدركه إلا قعيدٌ بالعلم.[١]

ـ وقال ابن القيم رحمه الله: والعلم بمراد المتكلم، يُعرف تارة من عموم لفظه، وتارة من عموم علته، والحوالة على الأول أوضح لأرباب الألفاظ، وعلى الثاني لأرباب المعاني والفهم والتدبر ..... وقد يعرض لكل من الفريقين، ما يخل بمعرفة مراد المتكلم، فيعرض لأرباب الألفاظ، التقصير بها عن عمومها، وهضمها تارة، وتحميلها فوق ما أريد بها تارة، ويعرض لأرباب المعاني فيها نظير ما يعرض لأرباب الألفاظ، فهذه أربع آفات هي منشأ غلط الفريقين.[٢]

ـ أما عن لفظة "مصطلحات" في عرف المحدثين، فقد وقفت على مجموعة من الضوابط التي قد تجلي لنا الكشف عن مراد علماء النقد بها، خاصة تلك التي تطلق على الرواة ، سواء فيما يخص التعديل أو التجريح، منها:

(أ)المصطلحات جمع مصطلح، من باب الافتعال قلبت تاؤها طاءاً، وأريد بها ههنا: ألفاظ مخصوصة موضوعة لمعان يمتاز بعضها عن بعض باعتبار قيد يميزه عنه وسبب إطلاقها عليها هو الاتفاق على وضعها لتلك المعاني

---

(١) قاعدة في الجرح والتعديل (ص: ٥٣) .

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ١٦٨) .

لتحصل عند استعمالها مع أداتها اصطلاح المعاني ودفع فساد التباسها بعضها ببعض.[١]

(ب) قال طاهر الجزائري[٢]: الاصطلاح اتفاق القوم على استعمال لفظ في معنى معين غير المعنى الذي وضع له في أصل اللغة وذلك كلفظ الواجب فإنه في أصل اللغة بمعنى الثابت واللازم وقد اصطلح الفقهاء على وضعه لما يثاب المرء على فعله ويعاقب على تركه واصطلح المتكلمون على وضعه لما لا يتصور في العقل عدمه، واللفظ إذا استعمل في المعنى الذي وضعه له المصطلحون يكون حقيقة بالنسبة إليهم ومجازا بالنسبة إلى غيرهم؛ قال في(المفتاح): الحقيقة هي الكلمة المستعملة في معناها بالتحقيق؛ والحقيقة تنقسم عند العلماء إلى لغوية وشرعية وعرفية؛ والسبب في انقسامها هذا هو ما عرفت أن اللفظة يمتنع أن تدل على مسمى من غير وضع، فمتى رأيتها دالة لم تشك في أن لها وضعاً وأن لوضعها صاحباً، فالحقيقة لدلالتها على المعنى تستدعي صاحب وضع قطعاً، فمتى تعين عندك نسبت الحقيقة إليه، فقلت: لغوية، إن كان صاحب وضعها واضع اللغة، وقلت: شرعية إن كان صاحب وضعها الشارع؛ ومتى لم يتعين

---

(١)المختصر في علم الأثر (ص: ١١٢) .

(٢)طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ. أصله من الجزائر، ومولده ووفاته في دمشق. وانتقل إلى القاهرة سنة ١٣٢٥ هـ ، ثم عاد إلى دمشق سنة ١٣٣٨ هـ ، فكان من أعضاء المجمع العلمي العربيّ، وسمي مديرا لدار الكتب الظاهرية، وتوفي بعد ثلاثة أشهر. الأعلام للزركلي (٣/ ٢٢١).

قلت: عرفية. وهذا المأخذ يعرِّفك أن انقسام الحقيقة إلى أكثر مما هي منقسمة إليه غير ممتنع في نفس الأمر.[١]

(ج) هي المصطلحات المختصة بهم؛ وهي جميع الكلمات التي استعملها كثير أو قليل من المحدثين بمعنى يخالف معناها عند أهل اللغة مخالفةً يسيرةً أو كثيرة، قريبةً أو بعيدة.[٢]

ـ قلت: الناظر في الضوابط السابقة لكلمة مصطلح يجد ثمة علاقة بين المعنى العام والاصطلاحي، إذ المناسبة ظاهرة، فالأئمة النقاد المحدثون استعملوا بعض المفردات والتراكيب الخاصة بهم في تجريح وتعديل الرواة، وغيرهما، وكثر دورانها على ألسنتهم وفي مؤلفاتهم، واصطلحوا عليها فيما بينهم، حتى تعرف بها درجة الراوي من حيث القبول أو الرد.

ثالثاً: نشأة المصطلحات الخاصة.

لقد نشأت مصطلحاتُ علم الحديث عموماً مع نشأة الرِّواية، ونقلِ الحديث الشريف في الأقطار المختلفة، وبدأ ظُهور هذه المصطلحات بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم حين اهتمَّ المسلمون بجمع الحديث النبوي خوفاً من ضياعه، فاجتهدوا اجتهاداً عظيماً في حفظه وضبطِه، ونقلِه، وتدوينِه، وكان مِن الطبيعي أن يسبق تدوينُ الحديث "علمَ أصولِ الحديث"؛ ذلك لأنَّ الحديثِ هو المادةُ المقصودةُ بالجمع والدِّراسة،

---

(١)توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ٧٨) .

(٢)لسان المحدثين (معجم مصطلحات المحدثين) (١/ ١٠٩) .

و"أصولُ الحديث" هي القواعدُ والمنهاجُ الذي اتّبع في قبول الحديث أو ردِّه، ومعرفة صحيحه من ضعيفه.[١]

ولقد بدأت تلك المصطلحات بداية ظاهرة واضحة في عهد التابعين، وكانت في أول أمرها قليلة في عددها، ثم لم تزل تلك المصطلحات في تكاثر وازدياد إلى عصر ابن الصلاح.[٢]، ثم إن الذي دعا المحدثين إلى وضع المصطلحات الحديثية هو حاجتهم إلى تسهيل بيانهم، وتقريب مقاصدهم واختصار تعابيرهم كما فعل غيرهم من أرباب العلوم والفنون الدينية والدنيوية.[٣]

(١)معجم المصطلحات الحديثية (ص٢٩) للغوري.

(٢)لسان المحدثين (معجم مصطلحات المحدثين) (١/ ١١٠).

(٣)المرجع السابق (١/ ١١١).

المطلب الثاني: طرق معرفة دلالات المصطلحات الخاصة للأئمة النقاد.

لمعرفة المصطلحات الخاصة للنقاد المحدثين في جرح وتعديل الرواة والوقوف على دلالاتها أهمية كبرى؛ كي تأتي النتيجة على الراوي منضبطة وصحيحة.

ـ قال أبو الوليد الباجي[1]: ... فعلى هذا يحَمِل ألفاظَ الجرح والتعديل مَنْ فهم أقوالهم وأغراضهم، ولا يكون ذلك إلا لمن كان من أهل الصناعة والعلم بهذا الشأن، وأما مَن لم يعلم ذلك، وليس عنده من أحوال المحدثين إلا ما يأخذه من ألفاظ أهل الجرح والتعديل، فإنه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التنزيل، ولا اعتبارها بشيء مما ذكرنا، وإنما يتبع في ذلك ظاهر ألفاظهم فيما وقع الاتفاق عليه، ويقف عند اختلاف عباراتهم.[2]

ومن أبرز الطرق التي وقفت عليها لفهم دلالات المصطلحات الخاصة عند الأئمة النقاد، مع ذكر أمثلة لها من خلال كتب الرجال، ما يلي:

---

(١)أَبو الوليد، سليمانُ بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي المالكي الأندلسيُّ الباجيُّ. ومولده يوم الثلاثاء النصف من ذي القعدة سنة ٤٠٣ بمدينة بَطْلَيَوْسَ. وتوفي بالمَرِيَّة ليلة الخميس بين العشاءين تاسع عشر رجب سنة ٤٧٤، ودفن بالرباط . التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول (ص: ٤٢).

(٢)التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (١/ ٢٨٧).

أولاً: أن يصرح الإمام الناقد بدلالة المصطلح الذي أطلقه.

ويعد هذا من أقوى الطرق وأدقها لفهم دلالة المصطلح الخاص؛ لأن التصريح يقطع على الظن أي اعتبار، ولهذا المسلك أمثلة كثيرة في كتب التراجم، أذكر منها:

- قول الإمام البخاري: فلان في حديثه نظر، فهو متهم واهٍ.[١]

- ونقل ابن القطان أن البخاري قال: كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه..[٢]

- وقول ابن أبي حاتم عن أبيه: إذا قال: صالح الحديث، أي يكتب حديثه للاعتبار.[٣]

- وقول الذهبي: ثم اعلم أن كل من أقول فيه مجهول، ولا أسنده إلى قائل، فإن ذلك هو قول أبي حاتم فيه.[٤]

- وإذا قال ابن حجر في الراوي مقبول معناه: أي حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.[٥]

ثانياً: أن ينص أحد الحفاظ على دلالة المصطلح للإمام الناقد.

ولهذه الطريقة أمثلة كثيرة في كتب التراجم والتاريخ والسؤلات وغيرها، أذكر منها:

---

(١)سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٢/ ٤٤١).

(٢)ميزان الاعتدال (١/ ٦).

(٣)الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٧).

(٤)ميزان الاعتدال (١/ ٦).

(٥)تقريب التهذيب (١/ ١).

ـ قول الأثرم: سمعت أبا عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ ذكر حديث الفضل بن دَلهْم عن الحسن، عن قبيصة بن حُرَيْث، عن سَلَمة بن المُحبّق عن النبي صلى الله عليه وسلم: خذوا عني، خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً، فقال: هذا حديث منكر، يعني خطأ"[١]. فقد فسّر الأثرم معنى المنكر عند الإمام أحمد بأنه الخطأ...[٢]

ـ وعن دلالة قول الإمام أحمد بن حنبل في عبد الرحمن بن أبي الزناد: ابن أبي الزناد كذا وكذا. قال العقيلي: يعني: ضعيف.[٣]

ـ وعن دلالة قول البخاري لمصطلح مقارب الحديث، قال عبد الحق الأشبيلي في كتاب التهجد: يريد أن حديثه يقرب من حديث الثقات، أي لا بأس به.[٤]

ـ وقال الأصمعي: نا قرة بن خالد قال: كانوا يرون أن الكلبى " محمد بن السائب بن بشر بن عمرو" يزرف يعنى يكذب.[٥]

ثالثاً: اعتبار دلالة السياق لمصطلح الإمام الناقد في الراوي.

ـ أقول: إن معرفة مقصد الناقد من إطلاقه، وكذا حال الراوي، والبيئة المحيطة به لأهمية كبيرة في بيان دلالة السياق للمصطلحات الخاصة.

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٣/ ٢٢١).

(٢) منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث (١/ ٢٢٣).

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٣٤٠).

(٤) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (١/ ٢٥٤).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٢٧١).

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية أهمية اعتبار هذه الأمور في تقييد دلالة المصطلح فقال: كل لفظ مقيد مقرون بغيره، ومتكلم قد عرفت عادته، ومستمع قد عرف عادة المتكلم بذلك اللفظ، فهذه القيود لا بد منها في كل كلام يفهم معناه، فلا يكون اللفظ مطلقا.(١)

وبرأيي أن حال المخاطب بالعبارة أو اللفظة أيضاً مؤثرة في سياق المقام جداً، إذ إن سياق الحال لا يقل أثراً في تجلية دلالة المصطلحات عند الأئمة النقاد، التي ربما قد تدفع إشكالات واردة على مثل نوعية هذه المصطلحات الخاصة، كما سيأتي في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

ـ قال أبو الوليد الباجي: " واعلم أنه قد يقول المعدِّل: فلان ثقة، ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه، ويقول: فلان لا بأس به، ويريد أنه يحتج بحديثه؛ وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، ووجه السؤال له، فقد يُسأل عن الرجل الفاضل في دينه، المتوسط في حديثه، فيقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قرن به، وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره .. "(٢)

ولهذه الطريقة في فهم دلالات المصطلحات الخاصة أمثلة كثيرة في كتب التراجم، أذكر منها:

ـ ما جاء في الضعفاء الكبير للعقيلي: يونس الكذوب، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد قال: سمعت أبي قال: قلت ليونس الصدوق: حماد بن سلمة عن من،

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٤٥٠).

(٢) التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (١/ ٢٨٣).

كان يعيد في آخر عمره؟ قال: عن سعيد الجريري ، يعني يحدث عنه ، قال أبي: ورأيت يونس الصدوق عند إبراهيم بن سعد، أظن أبي قال: فجعل يذاكره،ويستخرج منه، أو كما قال أبي، وقدم علينا يونس الصدوق مرة ، وكان يتبع الشيوخ ، فأخرج شيوخا، قال أبو عبد الرحمن ـ يعني عبد الله بن أحمد ـ يعني أن بالصدوق والكذوب مقلوب،(١) وقال الذهبي: ومنهم من يقول فيه الصدوق على سبيل التهكم..(٢)

ـ وعن علي بن المديني، قال: سئل يحيى بن سعيد القطان عن مالك بن دينار، ومحمد بن واسع، وحسان بن أبي سنان، قال: ما رأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث؛ لأنهم يكتبون عن كل من يلقون لا تمييز لهم.(٣)

ـ وعن جعفر بن محمد الصائغ، يقول: اجتمع علي ابن المديني، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، وعفان بن مسلم، فقال عفان: ثلاثة يضعفون في ثلاثة، علي ابن المديني في حماد بن زيد، وأحمد بن حنبل في إبراهيم بن سعد، وأبو بكر بن أبي شيبة في شريك، قال علي ابن المديني: ورابع معهم، قال: من ذاك؟ قال: وعفان في شعبة، قال عمر بن أحمد: وكل هؤلاء أقوياء ليس فيهم ضعيف، ولكن قال: هذا على وجه المزاح.(٤)

---

(١)الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٤٦٢) .

(٢)ميزان الاعتدال (٤/ ٤٨٥) .

(٣)الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (١/ ١٧١) .

(٤)تاريخ بغداد ت بشار (١٤/ ٢٠١) تهذيب الكمال (٢٠/ ١٦٧) .

رابعاً: دلالة المصطلحات الخاصة عن طريق النظر في كتب اللغة والمعاجم.

لا شك أن معرفة المصطلحات في أي علم من العلوم لا بُدَّ منها لطالبه، ومَن لا يعرفها فقد يَقَعُ في أخطاء كبيرة، وخاصةً إذا حمَّلها على اللغة التي اعتادها، ثم فَهِمها على المعنى اللغوي.

وقد ذكر المحققون أنه ينبغي لمن تكلم في فن من الفنون أن يورد الألفاظ المتعارفة فيه مستعملا لها في معانيها المعروفة عند أربابه؛ و مخالف ذلك إما جاهل بمقتضى المقام، أو قاصد للإبهام أو الإيهام .[١]

ومن الأمثلة على الدالة على هذا المسلك لدى أئمة النقد، ما يلي:

ـ قد يسمون الخطأ كذباً، ففي ترجمة برد مولى سعيد بن المسيب القرشي من أهل المدينة.يروي عن سعيد بن المسيب، روى عنه عبد الرحمن بن حرملة كان يخطىء، قال ابن حبان: وأهل الحجاز يسمون الخطأ كذبا.[٢]

ـ التفرقة بين قولهم: ليس به بأس، وقولهم: لا بأس به، قال الصنعاني: في المرتبة الثالثة قولهم:" ليس به بأس، أولا بأس به" فإن قيل إنه ينبغي أن يكون لا بأس به أبلغ من ليس به بأس لعراقة لا في النفي، أجيب بأن في العبارة الأخرى قوة من حيث وقوع النكرة في سياق النفي فساوت الأولى في الجملة.[٣]

---

(١)لسان المحدثين (معجم مصطلحات المحدثين) (٤/ ٢٦٠) .

(٢)الثقات لابن حبان (٦/ ١١٤) .

(٣)توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢/ ١٦٢) .

ـ ومنه قولهم: بخٍ، قال ابن منظور: كلمة تقال عند تعظيم الإنسان، وعند التعجب من الشيء، وعند المدح والرضا بالشيء، وتكرر للمبالغة.[١]، فهي من ألفاظ التوثيق، وقائلها أحياناً يقرنها ببعض كلمات الثناء والتوثيق، مثال ذلك قولهم: بَخٍ من الأئمة، وبخٍ ثقة، وثبت بخٍ بخٍ، وبخٍ ثبت في الحديث.[٢]

خامساً: دلالة مصطلح الناقد عن طريق مراعاة ضبط اللفظ.

ـ وفي هذا الصدد قال الإمام السخاوي: وكذا ينبغي تأمل الصيغ، فرب صيغة يختلف الأمر فيها بالنظر إلى اختلاف ضبطها [٣]، والأمثلة لهذا المسلك كثيرة، أذكر منها ما يلي:

ـ قولهم في الراوي: "على يدي عدل" وممن اشتهر بتجريح الرواة بهذا اللفظ هو الإمام أبو حاتم الرازي.[٤] قال ابن حجر وقوله: على يدي عدل، معناه قرب من الهلاك، وهذا مثل للعرب كان لبعض الملوك شرطي اسمه عدل، فإذا دفع إليه مَنْ جنى جناية جزموا بهلاكه غالباً ...، وظن بعضهم أنها

---

(١)لسان العرب (٣/ ٦) .

(٢)لسان المحدثين (معجم مصطلحات المحدثين) (٢/ ١٧٨) بتصرف.

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢/ ١٣٣) .

(٤) قال ابن قتيبة في دلالة العبارة: هو عدل بن فلان. من «سعد العشيرة» . وكان على شرطة «تبع» ، فإذا غضب على رجل دفعه إليه. فقال الناس لكل شيء يخاف هلاكه. هو على يدي عدل. ويقال: إن العدل، هو: العدل بين يدي المتراهنين في الرهن، وإذا كان الشيء على يديه كان صاحبه على شرف غرم أو غنم. المعارف (١/ ٦١٩)،أدب الكاتب = أدب الكتاب لابن قتيبة (ص: ٥٢) .

من ألفاظ التوثيق فلم يصب».[١] قلت: ولعل ابن حجر بقوله: وظن بعضهم أنها من ألفاظ التوثيق فلم يصب، أراد ما وقع فيه بعض النقاد من الوهم بسبب قراءة العبارة على غير وجهها الصحيح.

ـ فقد ذكر السخاوي عن شيخه ابن حجر أن العراقي كان ينطق بها هكذا (على يَدِي عدلٌ)- بكسر الدال الأولى بحيث تكون اللفظة للواحد، وبرفع اللام وتنوينها في عدل - وقد استشكل الحافظ ابن حجر كونها للتوثيق لقول أبي حاتم في ترجمة جبارة بن المغلس: ضعيف الحديث، وقوله لما سأله ابنه عنه هو على يدي عدل، فقد استعمل هذه العبارة في حق راو ضعفه، ثم تحقق ابن حجر من كونها للجرح الشديد بعد وقوفه على أصل العبارة عند العرب.[٢]

ـ وممن وقع في هذا الوهم فظن أن هذه العبارة للتوثيق الإمام الذهبي في ترجمة كل من: محمد بن خالد بن عبد الله الطحان، ويعقوب بن محمد بن عيسى من كتابه الكاشف كما يلي:

ـ قال الذهبي: يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري العوفي المدني : عن إبراهيم بن سعد ومحمد ابن أخي الزهري ؛ وعنه الفسوي وابن أبي مَسَرّة ؛ وهّاه أبو زرعة وغيره ؛ وقواه أبو حاتم ؛ وذكره ابن حبان في الثقات ؛ قال البخاري في الصلح: حدثنا يعقوب حدثنا إبراهيم بن سعد؛ فلعله العوفي ؛

---

(١) تهذيب التهذيب(٩/ ١٤٢) .

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢/ ١٣٣) .

توفي ثلاث عشرة ومائتين.[١] ويعقوب هذا قال فيه أبو حاتم لما سأله عنه ابنه عبد الرحمن: هو على يدي عدل[٢]، أدركته ولم أكتب عنه، فالذهبي عدَّ هذه اللفظة تقويةً.

ـ ومنه قولهم في الراوي: "فلان مود" حيث اختلف في ضبطها:

ـ قال الإمام السخاوي: قولهم " فلان مود "، فإنها اختُلف في ضبطها فمنهم من يخففها، أي هالك ، قال في "الصحاح" : " أودى فلان أي هلك ، فهو مودٍ " ؛ ومنهم من يشددها مع الهمزة، أي حَسَن الأداء؛ أفاده شيخي في ترجمة سعد بن سعيد الأنصاري من " مختصر التهذيب" نقلاً عن أبي الحسن ابن القطان الفاسي، وكذا أثبت الوجهين كذلك في ضبطها ابن دقيق العيد.[٣]

---

(١)الكاشف (٢/ ٣٩٦) .

(٢)الجرح والتعديل(٩/ ٢١٥) .

(٣)فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢/ ١٣٣) . وقد اعترض على ابن القطان في فهم المعنى لـ (مؤدي) بالتشديد الباحثُ: محمد خلف سلامة بكلام طيب، ونصه: أما تفسير ابن القطان لهذه الكلمة فلا أعلم مَن هو سلفه فيه ولا مستنده فيه؛ ثم إنَّ مما يريب في صحته – مع معارضته لتفسير ابن أبي حاتم – أن سعد بن سعيد وابن أبي ليلى ضعيفان عند النقاد، والضعيف كيف يوصف بأنه حسن الأداء ؟! فإنّ حُسن الأداء إن كان المراد به أنه يحدِّث بما سمعه كما سمعه، وأنه يتثبت في أدائه ، فهذا وصف يليق بالثقات ؛ وأما إن كان معناها حسن الأداء المجرد، أي مع قطع النظر عن مطابقة ما أداه لما تحمله، فتكون العبارة محمولة على المعنى اللغوي أي أنه يؤدي الحديث بطريقة واضحة هادئة تعين الطالب على تحمله بإتقان ويسر وسهولة سواء كان ذلك الحديث

سادساً: دلالة مصطلح الناقد في الراوي من خلال استقراء وتتبع ألفاظه.

وهذا الطريق برع فيه الكثيرون من أئمة النقد أيضاً، وممن اشتهر منهم وبرع في هذا الجانب الإمام الذهبي، حتى قال ابن حجر عنه : هو مِن أَهْلِ الاستِقراءِ التَّامِّ في نَقْدِ الرِّجالِ، وذكر قوله: «لمْ يجْتَمِعِ اثْنانِ مِن عُلماءِ هذا الشَّأنِ قطُّ على تَوثيقِ ضَعيفٍ، ولا على تَضعيفِ ثِقةٍ».[1] ، ولنا في هذا المسلك أمثلة عديدة، منها ما يلي:

- قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن يونس بن أبي إسحاق؟ فقال: كذا وكذا، قال الذهبي: هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد بن حنبل كثيرا فيما يجيبه والده وهي بالاستقراء كناية عمن فيه لين.[2]
- وفي قول الإمام أبي حاتم: يكتب حديثه، قال الذهبي: قد علمت بالاستقراء التام أن أبا حاتم الرازي إذا قال في رجل: يكتب حديثه، أنه عنده ليس بحجة.[3]

صحيحاً أو غير صحيح، وأنه يَشترط في مجلس تحديثه شروطاً حسنة قوية وآداباً جميلة شرعية ، فهذا المعنى بعيد عن عرف المحدثين ، والمعنى العرفي للعبارة مقدم على معناها في اللغة ، ثم إن من لا يؤدي الحديث كما سمعه فكيف يوصف بحسن الأداء ، حتى عند إرادة المعنى اللغوي للعبارة ؟. ينظر: لسان المحدثين (معجم مصطلحات المحدثين) (٥/ ٢١١) .

(١)نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت عتر (ص: ١٣٨) .

(٢)ميزان الاعتدال (٤/ ٤٨٣) .

(٣)سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٦/ ٣٦٠) .

ـ وقال الذهبي أيضاً: وبالاستقراء، إذا قال أبو حاتم: ليس بالقوي، يريد بها: أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت. والبخاري قد يطلق على الشيخ: ليس بالقوي، ويريد أنه ضعيف. (١)

ـ أما قول البخاري: سكتوا عنه، فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، قال الذهبي: وعلمنا مقصده بها بالاستقراء، أنها بمعنى: تركوه. (٢) ـ ولابن حجر أيضاً في مسألة الاستقراء والتتبع لصناعة الأئمة ومصطلحاتهم ما صرح به في مواطن عديدة، منها ما يلي:

ـ عن قول أحمد في الراوي: منكر الحديث، قال ابن حجر: هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث، عرف ذلك بالاستقراء من حاله.(٣)ـ والقطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لأبي إسحاق، وكأنه عرف ذلك بالاستقراء من صنيع القطان أو بالتصريح من قوله.(٤)

ـ قوله: أي البخاري، وقال لنا أحمد بن حنبل هذا فيما قيل أخذه المصنف عن الإمام أحمد في المذاكرة أو الإجازة، والذي ظهر لي بالاستقراء أنه إنما

---

(١)الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٨٣) .

(٢)الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٨٣) .

(٣)فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٥٣) .

(٤)فتح الباري لابن حجر (١/ ٢٥٨) .

استعمل هذه الصيغة في الموقوفات وربما استعملها فيما فيه قصور ما عن شرطه.[١]

سابعاً: دلالة مصطلح الناقد في الراوي بالموازنة بين لفظه وألفاظ الأئمة النقاد.

المقارنة بين أقوال الأئمة النقاد في الراوي عند التعارض أمر ليس سهلاً، في الوقت الذي يجب على الباحث النظر فيه؛ للخروج بنتيجة محددة في الحكم على الراوي، ومن الأمثلة على هذا المسلك ما يلي:

ـ الإمام الدراقطني، وهو إمام حافظ كبير، ناقد ... وله آراء كثيرة في الجرح والتعديل، نجدها في الضعفاء والمتروكين له، وفي سؤالات السهمي له، وكذا البرقاني، وفي كتابه السنن، والعلل، والإلزامات والتتبع، وهو من المعتدلين في الجرح والتعديل، وقد يتعارض قوله مع غيره، كقوله في ترجمة أبان بن عبد الله ابن أبي حازم البجلي الكوفي: ضعيف[٢]، مع أن البخاري قال عنه: صدوق الحديث، وقال العجلي: ثقة، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: صدوق صالح الحديث، وقال إسحاق بن منصور، وأحمد بن سعد بن أبي مريم، عن يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو أحمد بن

---

(١)فتح الباري لابن حجر (٩/ ١٥٤).

(٢)علل الدارقطني - العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٨/ ٢٧٦).

عدي: هو عزيز الحديث، عزيز الروايات، لم أجد له حديثا منكر المتن، فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به. وقال ابن حجر: صدوق في حفظه لين.[١]

قلت: وفي هذه الحال لابد من مقارنة كلامه مع كلام غيره؛ لنصل إلى الرأي الراجح في الراوي المختلف فيه. وأقول أيضاً: وأمَّا الإمامُ الدارقطنيُّ فلعلَّه أرادَ أنَّ فيه ضعفاً، لا أنه ممن لا يحتجُّ به، والإمام الذهبي رحمه الله تعالى لم يحرِّر ترجمة أبان في الكاشف حيث قال: وثَّقه ابنُ معين وليَّنه غيره، وهذه عادة له في بعض التراجم، لكنه قال في الميزان: حسن الحديث.

---

(١)الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٩٦) معرفة الثقات للعجلي (١/ ١٩٩)تهذيب الكمال (٢/ ١٤)تقريب التهذيب (ص: ٨٧).

المطلب الثالث: تعريف الجرح لغة واصطلاحاً، و أهميته في نقد الرواة.

أولاً: الجرح لغة له معنيان:

ـ قال ابن فارس:(جرح) الجيم والراء والحاء أصلان: أحدهما الكسب، والثاني شق الجلد. فالأول قولهم: اجترح، إذا عمل وكسب. قال الله عز وجل: {أم حسب الذين اجترحوا السيئات}[1]. وإنما سمي ذلك اجتراحا لأنه عمل بالجوارح، وهي الأعضاء الكواسب. والجوارح من الطير والسباع: ذوات الصيد. وأما الآخر فقولهم: جرحه بحديدة جرحا، والاسم الجرح. ويقال جرح الشاهد إذا رد قوله بنثا غير جميل. واستجرح فلان إذا عمل ما يجرح من أجله.[2]

ـ يفهم مما سبق أن لفظ الجرح قد يكون حسياً، إذا كان في الجوارح، وقد يكون معنوياً، إذا كان بالكلام ونحوه، وهو المراد عند النقاد في كلام على الرواة.

ثانياً: الجرح في الاصطلاح.

ـ جميع التعريفات التي جاءت في ضابط لفظ الجرح كلها ترمي إلى وصف الراوي بما يقتضي رد روايته.

---

(١)[الجاثية: ٢١].

(٢)مقاييس اللغة (١/ ٤٥١).

ـ قال ابن الأثير: الجرح: وصفٌ متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به.(١)

ـ وقيل: رد الحافظ المتقن رواية الراوى لعلة قادحة فيه أو فى روايته من فسق أو تدليس أو كذب أو شذوذ أو نحوها.(٢)

عَدَمَ قُبُولِ رِوَايَتِهِ .

ثالثاً: مما ورد في أهمية الجرح لنقد الرواة:

ـ هذا العلم يعد بأهمية بمكان؛ ذلك أن الغرض من معرفته حفظ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمن أهميته إجماع أهل العلم على أنه لا يقبل إلا خبر العدل، كما أنه لا تقبل إلا شهادة العدل؛ لذلك كان السؤال عن المخبر من أهل العلم والمعرفة واجبا محتما، وإذا كان معرفة أحوال الرواة من أوجب الواجبات لحفظ سنة النبي صلى الله عليه وسلم، فإن بيان حال من عرف بالضعف والكذب، وكذا من عرف بالضبط والعدالة من ذلك الواجب أيضا؛ ليعرف الناس حقيقة أمر نقل حديث النبي صلى الله عليه وسلم إلى الأمة.

---

(١)جامع الأصول (١/ ١٢٦)

(٢)علم الجرح والتعديل (ص: ٥٤) د/ عبد المنعم السيد نجم، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الثانية عشرة - العدد الأول - محرم صفر ربيع أول ١٤٠٠هـ .

ـ قال أبو داود: سمعت أحمد، وعثمان بن أبي شيبة، والحسن بن علي، وهذا لفظه، كلهم يذكره عن عفان، عن يحيى بن سعيد قال: سألت سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، ومالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، عن الرجل يغلط في الحديث أو يكذب فيه؟ قالوا: بيِّن أمره، بيِّن أمره.[١]

ـ وقال عبد اللهَّ بن أحمد: حدثني أبي قال حدثنا عفان قال حدثنا يحيى بن سعيد قال سألت شعبة وسفيان بن سعيد وسفيان بن عيينة ومالك بن أنس عن الرجل لا يحفظ أو يتهم في الحديث فقالوا لي جميعا بين أمره.[٢]

---

(١)سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ١٩٧)(١٣٤)

(٢)العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ١٥٤)(٤٦٨٤)

ـ المبحث الثاني: دراسة لدلالة بعض المصطلحات الخاصة التي في ظاهرها التجريح.

عبارات التجريح من حيث الدلالة ومعرفة المعنى المقصود منها أمر في غاية الأهمية؛ لتقدير مكانة الراوي بدقة، ووضعه في مكانه، حسب ميزان الجرح إن صح التعبير؛ لتأتي نتيجة الحكم على الراوي والرواية منضبطة وصحيحة، وفق القواعد المصطلح عليها عند المحدثين، وهذه مسألة لابد من تحصيلها لمن يتصدى لدراسة الروايات ونقد الرواة، حيث إن بعض الاصطلاحات في الجرح قد تختلف دلالتها بين الأئمة النقاد، وقد يكون الاختلاف من إمام لآخر، بل ومن وقت لآخر عند نفس الإمام الناقد، كما أن لبعض النقاد استعمالات خاصة بهم في التجريح أيضاً، فهي مسألة في غاية الأهمية.

والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث وعلله ورجاله. ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة. ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة.[1]

إذا التدقيق في معرفة وفهم الدلالة من هذه المصطلحات لابد منه لكل من يتصدى للحكم على المرويات بصفة عامة، ونقد الرواة بصفة خاصة، وهو ما نحاول معالجته في هذا المبحث إن شاء الله تعالى.

---

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٨٢).

ومن خلال مطالعتي لهذه المسألة في كتب أصول الحديث، وكتب تراجم الرواة، وبعض البحوث المعاصرة للمختصين، وجدت كثيراً من عبارات التجريح عند نقاد الحديث قد اختلف في دلالتها على الرواة، كما أن الأصل في ألفاظ التجريح أن تدل على معنى من شأنه تضعيف رواية الراوي، أو رد روايته، على حسب دلالة هذا اللفظ عند الأئمة النقاد كما اصطلحوا عليه في مراتب التجريح، إلا بعض هذه المصطلحات التي ربما أُرِيد بها معنى آخر، لا يَقْصدُ به المُجَرِّحُ أو الناقد جرح الراوي، وهو ما أريد طرحه ودراسته في هذا المبحث.

إذ من خلال قراءتي لبعض كتب تراجم الرواة في هذه المسألة وقفت على عدة مصطلحات من هذا القبيل، أعني ـ لا يقصد بها الناقد جرح الراوي، أو رد روايته ـ وكان لها تفسير آخر، على خلاف المشهور والظاهر من هذا الاصطلاح، وربما أخذ بعض الدارسين بالمعنى الظاهر من هذه الاصطلاحات، وبادر في الحكم على الراوي بها دون دراية لدلالة مراد الناقد من هذا الاصطلاح، ومن ثم تأتي النتيجة في الحكم على الراوي أو الرواية بصفة عامة غير صحيحة.

قال السخاوي: وكذا ينبغي تأمل الصيغ فرب صيغة يختلف الأمر فيها بالنظر إلى اختلاف ضبطها...[1]

وللتيسر على القارئ الكريم نعالج دراستها من خلال المطالب التالية:

---

(١)فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢/ ١٣٣).

ـ المطلب الأول: قولهم في الراوي:(يسرق الحديث).

أولاً: الدلالة المشهورة في هذا المصطلح.

عبارة(يسرق الحديث) مصطلح مشهور في تجريح الرواة عند علماء الحديث، وبيانه كما يلي:

ـ من يسرق الحديث هو من يركب الأسانيد على المتون، قال الذهبي: قال أبو أحمد العسال: سمعت فضلك[1]، يقول: دخلت على ابن حميد وهو يركب الأسانيد على المتون، قال الذهبي: قلت: آفته هذا الفعل، وإلا فما اعتقد فيه أنّه يضع متناً، وهذا معنى قولهم «فلان سرق الحديث» [2].

ـ قال السخاوي في المرتبة الثالثة من مراتب التجريح عن سرقة الحديث: فإنها - كما قال الذهبي - أهون من وضعه واختلافه في الإثم ؛ إذ سرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضا من شيخ ذاك المحدث، أ.هـ ، قال السخاوي: قلت: أو يكون الحديث

---

(١)الإمام، الحافظ، المحقق، أبو بكر الفضل بن العباس الرازي، صاحب التصانيف، روى عن: عيسى بن مينا قالون، وعبد العزيز الأويسي، وقتيبة بن سعيد، وهدبة بن خالد، وطبقتهم.حدث عنه: أبو عوانة الإسفراييني، وأبو بكر الخرائطي، ومحمد بن مخلد العطار، ومحمد بن جعفر المطيري، وآخرون، مات: في صفر، سنة سبعين ومائتين. سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٢/ ٦٣٠) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٢/ ٦٣٠).

(٢)سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١١/ ٥٠٤) .

عرف براو، فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقته، قال: وليس كذلك من يسرق الأجزاء والكتب ؛ فإنها أنحس بكثير من سرقة الرواة..[١]

ـ سرقة الحديث : هي اختلاق متابعات أو شواهد لبعض ما يبلغه من الأحاديث المروية.[٢]

ـ وقيل: المراد بسرقة الحديث: أن يأخذ الراوي حديث غيره مما لم يسمعه، فيدعي سماعه من غير أن يُدلِّسه عنه، وهذا قدح شديد في العدالة، يُسقط الاعتداد بجميع رواية الموصوف بذلك. [٣]

نخلص مما سبق أن سرقة الحديث في الأصل جرح.

ثانياً: من الأمثلة:

(١) قول ابن معين في ترجمة:

ـ محمد بن الحسن المديني هو المعروف بمحمد بن الحسن بن زبالة ـ بفتح الزاي وتخفيف الموحدة المخزومي ـ قال هاشم بن مرثد عن ابن معين كذاب خبيث لم يكن بثقة ولا مأمون يسرق، وقال البخاري: عنده مناكير، قال ابن معين كان يسرق الحديث، وقال أحمد بن صالح المصري: كتبت عنه مائة ألف حديث ثم تبين لي أنه كان يضع الحديث فتركت حديثه، وقال الجوزجاني: لم يقنع الناس بحديثه، وقال أبو زرعة: واهي الحديث وكذا قال أبو حاتم: وزاد ذاهب الحديث ضعيف الحديث عنده مناكير منكر

---

(١)فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢/ ١٢٥) .

(٢)لسان المحدثين (معجم مصطلحات المحدثين) (٢/ ١٤) .

(٣)تحرير علوم الحديث للجديع (١/ ٣٩٢).

الحديث وليس بمتروك الحديث وما أشبه حديثه بحديث عمر بن أبي بكر المؤملي والواقدي والعباس بن أبي شملة وعبد العزيز بن عمران ويعقوب بن محمد وهم ضعفاء مشائخ أهل المدينة، وقال الآجري عن أبي داود: كذابا المدينة محمد بن الحسن بن زبالة ووهب بن وهب أبو البختري، بلغني أنه كان يضع الحديث بالليل على السراج وقال النسائي: متروك الحديث، وقال في موضع آخر: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال ابن حجر: كذبوه من كبار العاشرة مات قبل المائتين.[1]

(٢) قول ابن عدي في ترجمة:

ـ سليمان بن أحمد الواسطي: قال البخاري: فيه نظر، وكذّبه يحيى بن معين، وتركه أحمد وأبو حاتم، وقال صالح جزرة: كان يتهم في الحديث، ضعفه النسائي، ولينه الذهبي، وأورده ابن حبان في الثقات وقال: يغرب، وقال ابن عدي: هو عندي ممّن يسرق الحديث ويشتبه عليه.[2]

ثالثاً: الدلالة الخاصة في هذا المصطلح.

ـ قد يُطلق على الراوي مصطلح أنه "يسرق الحديث" ولا يُراد به الجَرْح، بل يُراد بها التوثيق، وهذا ما جاء عن عبد الرحمن بن مهدي في أحد الرواة، حيث أراد بها أنه ما سمع شيئا إلا حفظه وفهمه بسرعة وخفة.

---

(١)الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٢٢٧)تهذيب التهذيب (٩/ ١١٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٤) .

(٢)الثقات لابن حبان (٨/ ٢٧٦)، الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢٩٥)، ميزان الاعتدال (٢/ ١٩٤) المغني في الضعفاء (١/ ٢٧٧) .

رابعاً: من الأمثلة.

ـ قول ابن مهدي في الحافظ إسرائيل بن يونس، قال عثمان بن أبي شيبة، عن عبد الرحمن بن مهدي: إسرائيل لصّ، يسرق الحديث.[1]

وهذه ترجمته: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق،السبيعي، الهمداني، أبو يوسف،الكوفي، روى عن:جده، وسماك بن حرب، والأعمش وغيرهم، روى عنه: ابنه مهدي، ووكيع ،وأبو نعيم وغيرهم.

وثقه أحمد بن حنبل، والعجلي، وابن نمير، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق من أتقن أصحاب أبي إسحاق، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: هو ممن يحتج به، وقال أبو داود: قلت لأحمد بن حنبل:إسرائيل إذا انفرد بحديث يحتج به، قال:إسرائيل ثبت الحديث، وقال يعقوب بن شيبة: صالح الحديث،وفي حديثه لين، وقال في موضع آخر: ثقة صدوق،وليس في الحديث بالقوي، ولا بالساقط، وقال عثمان بن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدي: "إسرائيل لص يسرق الحديث". وقال ابن سعد: كان ثقة وحدث عنه الناس حديثاً، ومنهم من يستضعفه، قال أبو داود :كان يحيى القطان يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات وقال: روى عنه مناكير، وقال ابن أبي خيثمة في تاريخه قيل: ليحيى بن معين إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاث مائة، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاث مائة يعني مناكير فقال: لم يؤت منه، أتي منهما وعقب ابن حجر فقال: وهو كما قال ابن معين فتوجه أن كلام يحيى القطان محمول علي أنه أنكر الأحاديث

---

(١)تهذيب التهذيب لابن حجر (١/ ٢٦٣).

التي حدثه بها إسرائيل عن أبي يحيى فظن أن النكارة من قبله، وإنما هي من قبل أبي يحيى كما قال ابن معين ، وأبو يحيى ضعفه الأئمة النقاد فالحمل عليه أولي من الحمل علي من وثقوه، واحتج به الأئمة كلهم،وقال في التقريب ثقة تكلم فيه بلا حجة، مات سنة ستين ومئة، وقيل: بعدها،أخرج له الجماعة.(١)

قلت: أخرج له الجماعة، فهو ثقة، ومن تكلم فيه لم يأت بحجة. أما قول ابن مهدي عنه: كان لصاً يسرق الحديث، قال ابن أبي حاتم: يعني: "أَنَّهُ يتلقفُ العلم تلقُّفًا".(٢)

والمعروف عن عبد الرحمن بن مهدي توثيق إسرائيل والثناء عليه؛ لذلك فمعنى كلامه: أنه ما سمع شيئاً إلا حفظه وفهمه بسرعة وخفة، وصار من جملة حديثه بعد أن كان من حديث الناس، فهذا وجه الشبه بين اللِّصِّ الذي يأخذ حديث الناس بخفة وسرعة، وبين الحافظ الفهم الذي إذا سمع شيئاً لم يَفُتْهُ، ولم يحتج إلى إعادته؛ وما هذا إلا لسرعة فهمه وحِدَّة ذكائه، والله تعالى أعلم(٣).

---

(١)التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (١/ ٤٠٢)تهذيب التهذيب (١/ ٢٦٣) تقريب التهذيب (ص: ١٠٤) .

(٢)الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٣٠) .

(٣)شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل للسليماني (١ / ٣٧٤، ٣٧٥).

المطلب الثاني: قولهم في الراوي:(ليس بثقة).

أولاً: الدلالة المشهورة في هذا المصطلح.

ليس بثقة: هي عبارة جَرْح في الغالب، وقلَّ أن تجدها قد أطلقت في راوٍ إلا وهو شديد الضعف، متروك الحديث، أو متهم بالكذب، أو كذاب معروف، خصوصاً في كلام يحيى بن معين، والنَّسائي، وقد أكثرا الإمامان منها. وكان هذا تفسير الحافظ ابن حجر لهذا الاصطلاح في الغالب حيث قال: بل لفظة "ليس بثقة" في الاصطلاح يوجب الضعف الشديد.[1]

ثانياً: من الأمثلة.

(١) قول ابن معين، والنسائي في ترجمة: إبراهيم بن الحكم بن أبان. روى عن أبيه وإبراهيم بن يحيى بن أبي يعقوب العدني، وعنه إسحاق بن راهويه والذهلي وأحمد بن منصور الرمادي وسلمة بن شبيب وغيرهم.

قال أحمد بن حنبل: في سبيل الله دراهم أنفقناها في الذهاب إلى عدن إلى إبراهيم بن الحكم، ووقت رأيناه لم يكن به بأس وكان حديثه كان يزيد بعدنا، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال مرة: ضعيف ليس بشيء، ومرة: لا شيء، وقال البخاري: سكتوا عنه، وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال أبو زرعة: ليس بالقوي وهو ضعيف، وقال الجوزجاني والازدي: ساقط، وقال محمد بن أسد الخشني: أملى علينا إبراهيم بن الحكم بن أبان من كتابه الذي لم نشك أنه سماعه وهو ضعيف عند أصحابنا، فذكر حديثا، وقال عباس بن عبد العظيم: كانت هذه الأحاديث في كتبه مرسلة ليس فيها

---

(١) تهذيب التهذيب (٤/ ٣٤٧).

ابن عباس ولا أبو هريرة"، يعني أحاديث أبيه عن عكرمة. وقال ابن عدي: وبلاؤه ما ذكروه أنه كان يوصل المراسيل عن أبيه وعامة ما يرويه لا يتابع عليه. وقال الدارقطني: ضعيف، قال الآجري سألت أبا داود عنه فقال: لا أحدث عنه، وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال أيضا: لا يختلفون في ضعفه، وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم، وقال العقيلي: ليس بشيء ولا بثقة، وقال ابن حجر: ضعيف وصل مراسيل من التاسعة.[1]

ـ قلت: متفق على تضعيفه، والملاحظ أن عبارة ليس بثقة جاءت عند ابن معين والنسائي والعقيلي؛ لتعني أنه ضعيف، كما أنها وردت ابن معين وقال: ضعيف ليس بشيء، ومرة: لا شيء،وأعقباها النسائي بقوله: ولا يكتب حديثه، ومعناها إذا متوازن مع باقي اصطلاحات النقاد؛ لتفيد نفس المعنى، وهذا المعنى هو الغالب من هذا الاصطلاح.

(٢)وممن استعمل مصطلح ليس بثقة، وأراد به الضعف الشديد الأمام أحمد بن حنبل، وذلك في ترجمة: خالد بن عمرو بن محمد بن عبد الله بن سعيد بن العاص الأموي السعيدي أبو سعيد الكوفي، روى عن يونس بن أبي إسحاق والثوري ومالك بن مغول وغيرهم، وعنه إبراهيم بن موسى الرازي والحسن بن علي الخلال وشهاب بن عباد وغيرهم.

---

(١)التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (١/ ٢٨٤)تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٧٦)أحوال الرجال (ص: ٢٥٢)تهذيب التهذيب (١/ ١١٥) تقريب التهذيب (ص: ٨٩).

قال أحمد بن سيار عن أحمد بن حنبل: منكر الحديث، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس بثقة يروي أحاديث بواطيل، وقال عباس عن يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء، وقال الحسين بن حبان عن يحيى: كان كذابا يكذب، حدث عن شعبة أحاديث موضوعة، وقال البخاري والساجي وأبو زرعة: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: متروك الحديث ضعيف، وقال أبو داود: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال صالح بن محمد البغدادي: كان يضع الحديث، وقال ابن حبان: كان يتفرد عن الثقات بالموضوعات لا يحل الاحتجاج بخبره، وذكره أيضا في الثقات، قال ابن حجر:وهي إحدى غفلاته، وقال ابن عدي: روى عن الليث وغيره أحاديث مناكير وأورد له أحاديث من روايته عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب ثم قال وهذه الأحاديث كلها باطلة وعندي أنه وضعها على الليث ونسخة الليث عن يزيد عندنا ليس فيها من هذا شيء وله غير ما ذكرت وعامتها أو كلها موضوعة وهو بين الأمر من الضعفاء ونقل ابن الجوزي عن جعفر الفريابي أنه قال كان يكذب ولم يصب بن الجوزي فإنه إنما قال ذلك في الذي بعده وعن أحمد بن حنبل أنه قال أحاديثه موضوعة وأورد له العقيلي حديثه عن سفيان عن أبي حازم عن سهل حديث أزهد في الدنيا يحبك الله الحديث وقال ليس له أصل من حديث. الثوري وقال العجلي ضعيف كتبنا عنه.[1]

---

(١)تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: ٨٣) تاريخ الإسلام ت بشار (٥/ ٦٦)تهذيب التهذيب (٣/ ١٠٩) .

ثالثاً: الدلالة الخاصة في هذا المصطلح.

لكن ليس ذلك بإطلاق، بل ربما تُطلق عبارة (ليس بثقة) على الراوي، ويُراد بها أن الراوي لم يبلغ مبلغ الثقات، وليس ضعيفاً ضعفاً يوجب رد روايته، وهذا عند كثير من النقاد. ولعل الضابط للتفرقة بين من وُصِف بها وهو ضعيف ومن وصف بها وهو ليس ضعيفا، إنما يكون بالنظر لمجموع الأقوال التي جاءت في الراوي من النقاد، ودلالة هذه العبارة على هذا النحو ليس غالباً، ومن ثم كان النظر لمجموع الأقوال في الراوي أمراً يبنى على أساسه الرأي الصائب في الحكم لمثل هذه الحالات، وبالمثال يتضح المقال.

رابعاً: من الأمثلة.

(١) قول ابن معين والنسائي في ترجمة: يونس بن خباب - بمعجمة وموحدتين - الأسيدي، مولاهم، الكوفي، قال فيه أبو زكريا يحيى بن معين والنَّسائي: ليس بثقة؛ لأنه كان رافضياً، يشتم عثمان بن عفان رضي الله عنه. وقد وثَّقَه ابن معين في موضع آخر، فقال: كان ثقة، وكان يشتم عثمان. وقال فيه أبو داود: وقد رأيت أحاديث شعبة عنه مستقيمة، وليس الرافضة كذلك. وقال الساجي: صدوق في الحديث، تكلموا فيه من جهة رأيه السوء. وقال ابن شاهين في الثقات: قال عثمان بن أبي شيبة: ثقة صدوق. وقال ابن حجر: صدوق يخطىء ورمي بالرفض، من السادسة.[1]

---

(١) تهذيب التهذيب (١١/ ٤٣٧) تقريب التهذيب (ص: ٦١٣).

(٢) قول مالك بن أنس: قال العجلي: حدثنا أبو جعفر الدارمي. حدثنا بشر بن عمر قال: سألت مالك بن أنس عن محمد بن عبد الرحمن الذي يروي عن سعيد بن المسيب؟ فقال: ليس بثقة، وسألته عن صالح مولى التوأمة فقال: ليس بثقة، وسألته عن أبي الحويرث فقال: ليس بثقة، وسألته عن شعبة الذي روى عنه ابن أبي ذئب، فقال: ليس بثقة، وسألته عن حرام بن عثمان فقال: ليس بثقة، وسألت مالكًا عن هؤلاء الخمسة، فقال: ليسوا بثقة في حديثهم. [١]

ـ قلت: وهؤلاء الخمسة ليسوا بضعفاء، ولم يثبت فيهم ما يترك حدثيهم من أجله، ودرجتهم لا تنزل عن درجة الصدوق، أو على الأقل يعتبر بهم.

لذا تعقب الخطيب البغدادي كثيراً من ألفاظ النقاد في تجريح بعض الرواة قائلاً: فكذلك قول الجارح: إن فلانا ليس بثقة، يحتمل أن يكون لمثل هذا المعنى فيجب أن يفسر سببه. [٢]

وقوله: يجب أن يفسر سببه، يعني تحرير معنى الاصطلاح في دائرة أقول الآخرين في نفس الراوي.

كما تَعَقَّب ابن القطان الفاسي قول مالك في شعبة مولى ابن عباس فقال: وليس هو ممن يترك حديثه، قال: ومالك لم يضعفه، وإنما شح عليه بلفظ ثقة. [٣]

---

(١)الثقات للعجلي ط الباز (ص: ٢٠) .

(٢)الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ١١١) .

(٣)التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (١/ ٤٤٣) .

المطلب الثالث: قولهم في الراوي: (شيطان).

أولاً: الدلالة المشهورة في هذا المصطلح.

كلمة لشيطان: إما من (شاط) بمعنى هلك، أو من (شطن) بمعنى بعد، وهو المحرق في الدنيا والآخرة والعصي الآبي الممتلئ شرا ومكرا، أو المتمادي في الطغيان الممتد إلى العصيان، وله في القرآن صفات مذمومة وأسماء مشؤومة، خلق من قوة النار، ولذلك اختص بفرط القوة الغضبية والحمية الذميمة فامتنع من السجود لآدم عليه السلام، وإغواؤه إنما يؤثر في من كان مختل الرأي مائلا إلى الفجور، كما قال تعالى: {وما كان لي عليكم من سلطان إلا أن دعوتكم فاستجبتم} وقوله: {ثم لآتينهم من بين أيديهم} إلى آخره، كالدلالة على بطلان ما يقال إنه يدخل في بدن ابن آدم.[1] ومما سبق يفهم منه: لو أن راوياً وصف بهذه اللفظة دل على جرحه.

ثانياً: ومن الأمثلة.

(١)قول ابن معين في ترجمة: ـ محمد بن ميسر ـ بتحتانية ومهملة وزن محمد ـ الجعفي أبو سعد الصاغاني البلخي الضرير، نزيل بغداد وهو محمد بن أبي زكريا، روى عن هشام بن عروة وأبي الأشهب العطاردي وابن عجلان، وغيرهم روى عنه أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وأحمد بن منيع وآخرون.

قال أبو داود عن أحمد: صدوق ولكن كان مرجئا، قلت كتبت عنه؟ قال: نعم، وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: ضعيف، وقال الدوري عن ابن

---

(١)الكليات (ص: ٥٤٠) .

معين: أبو سعد الصغاني محمد بن ميسر كان مكفوفا وكان جهميا وليس هو بشيء كان شيطانا من الشياطين ، وقال الحسين بن حبان: قال أبو زكريا يعني ابن معين قد رأيت أبا سعد الصاغاني صاحب بن أبي داود كان ها هنا ليس هو بشيء، وقال أيضا عنه: جهمي خبيث قد كتبت عنه، وقال البخاري: فيه اضطراب، وقال مرة: هو متروك الحديث، وقال في موضع آخر ليس بثقة ولا مأمون، وقال أبو زرعة: كان مرجئا ولم يكن يكذب، وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن عدي: والضعف على رواياته بين، قال ابن حبان لا يحتج به، وقال ابن حجر: ضعيف ورمي بالإرجاء من التاسعة.[1]

(٢) قول ابن عدي: قال إبراهيم بن الأصفهاني أبو بكر: ثلاثة كذابين أبو بكر أحمد بن أبي يحيى، وأبو بكر بن أبي داود السجستاني، وأبو بكر بن الباغندي. قال الشيخ: كان الباغندي شيطان في التدليس واما بن أبي داود فإن أباه كان كذبه قال ابن صاعد يكفينا ما قال أبوه فيه.[2]

---

(١)التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (١/ ٢٤٥) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٣٦١) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٣/ ١٠٣)تهذيب التهذيب (٩/ ٤٨٤)تقريب التهذيب(ص: ٥٠٩) .

(٢)الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ١١) .

ثالثاً: الدلالة الخاصة في هذا المصطلح.

مراعاة الدلالة اللغوية واحتمالها لأكثر من مرتبة، إذ قد تستخدم اللفظة بمعناها اللغوي، أو بأسلوب عربي مجازي، وقد يتبادر إلى الذهن أن إطلاق كلمة شيطان على راوٍ جرحٌ له، وهو في الحقيقة تعديل، ومن حلال استقرائي لهذه اللفظة (شيطان) في كتب التراجم وجدت أن أحد النقاد قد وسم راوياً بهذا اللفظ وأراد به خلاف ما هو غير متبادر من ظاهر اللفظ، حيث أراد به سرعة الحفظ وقوة الضبط ، شديد الإتقان.

رابعاً: ومن الأمثلة.

(١) قول ابن مهدي في ترجمة: يحيى بن سعيد بن فروخ، الإمام الكبير، أمير المؤمنين في الحديث، أبو سعيد التميمي مولاهم، البصري، الأحول، القطان، الحافظ. ولد في أول سنة عشرين ومائة، سمع: سليمان التيمي، وهشام بن عروة، وعطاء بن السائب ، وغيرهم، روى عنه: سفيان، وشعبة، ومعتمر بن سليمان -وهم من شيوخه- وعبد الرحمن بن مهدي، وآخرون، وثقه غير واحد، ونقل الذهبي في ترجمته قال العباس بن عبد العظيم: سمعت ابن مهدي يقول: لما قدم الثوري البصرة، قال يا عبد الرحمن! جئني بإنسان أذاكره. فأتيته بيحيى بن سعيد، فذاكره، فلما خرج، قال: قلت لك: جئني بإنسان، جئتني بشيطان، قال الذهبي: - يعني ـ بهره حفظه.[1]

(٢)قول شعبة في إسماعيل بنُ رجاء:

---

(١)سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٩/ ١٧٥) .

ـ قال ابن أبي حاتم : قال أبي كان شعبة يقول إسماعيل بنُ رجاء كأنه شيطان من حُسن حديثه وكان يهاب هذا الحديث يقول: حكم من الأحكام عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لم يشاركه أحدٌ. قال أبي شعبة أحفظ من كُلِّهم. (١)

ـ وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: أبو عقيل الثقفي، يعني الذي روى حديث مسروق. أن الأجدع شيطان، صالح الحديث.(٢)

(١)علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ١١٠) .

(٢)سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٣١٥)،العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ١٤٤) .

المطلب الرابع: قولهم في الراوي: (لا شيء).

أولاً: الدلالة المشهورة في هذا المصطلح.

اصطلاح (لا شيء) كثيراً ما يستعمله النقاد في ألفاظ التجريح الغير مبينة السبب، ومنهم أبو زكريا يحيى بن معين[١] وسفيان بن عيينة[٢] وأحمد بن حنبل[٣] والبخاري[٤] وأبو زرعة الرازي[٥]، والدارقطني[٦] وغيرهم، على أن هذا لاصطلاح في مفهومه لا يخرج بعيداً عن دلالة قولهم: (ليس بشيء)، فأكثر من أطلقت فيهم الضعفاء، ومراتبهم في الضعف تتفاوت بين خفته كاللِّين، وشدَّته كالتُّهمة بالكذب، كما ذكرت عن كثير من أئمة النقد سابقاً.

---

(١)سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٣٧)، فقد سأل ابن الجنيد يحيى بن معين عن قيس بن الربيع؟، فقال: لا شيء.

(٢)الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٦٤)عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال سئل ابن عيينة عن الفضل الرقاشى فقال: لا شئ.

(٣)العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٣٨٨) سَأَلت أبي عَن دَاوُد ابن المحبر فَضَحِك وَقَالَ شبه لَا شَيْء كَانَ يدْرِي ذَاك .إيش الحَدِيث.

(٤)التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٨/ ١٤)مقاتل بْن سُلَيْمَان الأزدي لا شئ البتة.

(٥)تهذيب التهذيب (٥/ ٢٢٠) في ترجمة عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي،قال أبو زرعة: لا شيء.

(٦)سؤالات البرقاني للدارقطني ت القشقري (ص: ٤٧)عبد الحميد بن أمية عن أنس لا شيء.

ثانيا: ومن الأمثلة.

(١) قول ابن معين في خالد بن أيوب: وفسرها ابن أبي حاتم الرازي في استعمال ابن معين، فنقل عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين في (خالد بن أيوب البصري) قال: " لا شيء "، قال: " يعني ليس بثقة " قال: وسمعت أبي يقول: هو مجهول منكر الحديث. (١)

(٢) قول البخاري في: يزيد بن عبد الملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم النوفلي، قال معاوية عن ابن معين: ليس حديثه بذاك، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ما كان به بأس وقال أحمد بن صالح المصري: ليس حديثه بشيء وقال أبو زرعة ضعيف الحديث وقال مرة واهي الحديث وغلط القول جدا وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث جدا وقال البخاري: أحاديثه شبة لا شيء وضعفه جدا وقال النسائي: متروك الحديث وقال في موضع آخر: ليس بثقة وقال ابن عدي: ليس حديثه بالكثير وعامة ما يرويه غير محفوظة، وقال ابن سعد كان جلدا صارما ثقة وله أحاديث وتوفي بالمدينة سنة سبع وستين ومائة وقال الساجي فيه ضعف وعنده مناكير وقال ابن حبان لما أخرج له في صحيحه مقرونا بغيره أما يزيد بن عبد الملك فقد تبر أنا من عهدته في كتاب الضعفاء وقال الدارقطني: ضعيف وقال أبو العرب قال مالك بن عيسى يزيد النوفلي ضعيف وقال الحاكم روى عن سهيل وسعيد وابن خصيفة مناكير وقال أبو عمر بن عبد

---

(١)الجرح لجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٣٢١) .

البر اجمع على تضعيفه كذا قال وتبعه عبد الحق فقال لا أعلم أحد وثقه وليس ذاك بجيد.[١]

ثالثاً: الدلالة الخاصة في هذا المصطلح.

المتبادر من شهر اصطلاح " لا شيء" هو الضعف مطلقاً على اختلاف درجاته، وهذا ما تحقق لدينا في المشهور من الاصطلاح سابقاً، غير أنني وجدته قد يطلق على الراوي ويراد به المقل من الرواية الذي لم يتبين حفظه وإتقانه لقلّة حديثه، وليس لضعفه.

رابعاً: من الأمثلة.

(١) قول الدارقطني: الهجنع بن قيس الكوفي، قال الدارقطني : لا شيء، له حديثان، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: روى عن إبراهيم النخعي[٢]، وعنه محمد بن طلحة.[٣]

(٢)قول ابن معين: هبيرة بن حدير العدوى، روى عن سعد الحذاء وضرار بن عمرو، روى عنه إسحاق بن سالم الضبى البصري الصائغ، قال ابن أبي حاتم: ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال: هبيرة

---

(١)تهذيب التهذيب (١١/ ٣٤٧) .

(٢)الثقات لابن حبان (٧/ ٥٨٩) .

(٣)لسان الميزان (٦/ ١٩١) .

العدوى لا شئ، وقال سألت أبى عن هبيرة العدوى؟ فقال: شيخ.[١] وقال العجلي: كوفى ثقة.[٢] وقال الذهبي: حدث عنه محمد بن موسى الحرشي.[٣]

(١)الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ١١٠) .

(٢)معرفة الثقات للعجلي (٢/ ٣٢٥) .

(٣)ميزان الاعتدال (٤/ ٢٩٣) .

المطلب الخامس: قولهم في الراوي: (ليس بالمشهور).

أولاً: الدلالة المشهورة في هذا المصطلح.

هذه المصطلح قد يطلقه النسائي وغيره من المتقدمين، والذهبي وغيره من المتأخرين ويريدون به جهالة العين لمن أطلقت عليه من الرواة، وحتى يتضح الأمر أكثر للقارئ الكريم نعرض لأمثلة من واقع كتب التراجم لهذا المصطلح.

ثانياً: ومن الأمثلة.

ومن الأمثلة الدالة على مسلك النسائي والذهبي في دلالة مصطلح ليس بالمشهور بمعنى مجهول العين:

(١)قول النسائي في: عبد الرحمن بن الصامت، وقيل: ابن هضاض، وقيل: ابن الهضهاض، وقيل: ابن الهضاب الدوسي، ابن عم أبي هريرة وقيل ابن أخيه، روى عنه قصة ماعز الأسلمي[1]، وعنه أبو الزبير المكي. قال النسائي عقب روايته: ليس بالمشهور، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال البخاري: لا

---

(١) قال النسائي: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ صامت ابْنَ عَمِّ أَبِي هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: جَاءَ الْأَسْلَمِيُّ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ بِالزِّنَا ...الحديث».

سنن الكبرى للنسائي (٦/ ٤١٧) كتاب الرجم : ذكر استقصاء الإمام على المعترف عنده بالزنا. قلت: والقصة أصلها في الصحيحين من حديث جابر سمرة، صحيح البخاري (٧/ ٤٦) كتاب الطلاق: باب الطلاق في الإغلاق والكره...،وصحيح مسلم (٣/ ١٣١٩) كتاب الحدود: باب من اعترف على نفسه بالزنى.

يعـرف إلا بهـذا الحـديث، وقـال البنـاني في ذيـل الكامـل: مـن لا يعـرف إلا بحديث واحد ولم يشهر حاله فهو في عداد المجهولين، قلت وقال البخاري بعـد أن حكـى الخـلاف في اسـم أبيـه وقـال ابـن جـريج :عبـد الـرحمن بـن الصامت ولا أظنه محفوظا فعلى هذا كـان ينبغـي أن يـترجم لـه في الهـاء مـن أسماء الآباء.[1]

نخلص مما سبق أن قول النسائي في هـذا الـراوي: لـيس بمـشهور، مـصطلح ينطبق تماماً ما مع ورد من أقوال النقاد، وقال الذهبي أيضاً: لـه حـديث واحـد في شهادة الأسلمي على نفسه بالزنى، تفرد عنه ابن أبو الزبير، فـلا يـدري مـن هذا.[2]، ولم يذكره في الكاشف، فمن ليس له إلا حديثاً واحداً، ولا يعرف إلا به، وتفرد بالرواية عنه راوٍ فقـط فـأنى لـه بالـشهرة، بـل إن نـدرة روايـة الـراوي وندرة الرواة عنه تكون سبباً لجهالته، ونستنتج مـن هـذا أن النـسائي والـذهبي يطلقان هذا المصطلح فيمن يصدق عليه أنه مجهول العـين، ولـيس بمـشهور في التحمل والأداء.

(٢) قول عبد الحق الإشبيلي: أبو هند البجلي شامي، روى عن معاوية، وعنه عبـد الـرحمن بـن أبي عـوف الجـرشي، قـال ابـن حجـر: مجهـول، ذكـره

---

(١)التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٥/ ٣٦١) الثقات لابـن حبـان (٥/ ٩٧)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٩٨) .

(٢)ميزان الاعتدال (٢/ ٥٦٩) .

العسكري في الصحابة، وقال عبد الحق: ليس بالمشهور، وقال ابن القطان مجهول، وقال الذهبي :لا يعرف، وقال في الديوان: مجهول.[١]

ثالثاً: الدلالة الخاصة في هذا المصطلح.

على أن مصطلح ليس بالمشهور قد أطلقه جماعة آخرون من أهل النقد وعنوا به دلالة أخرى على الراوي، بأن يكون ممن لم يشتهر بين الرواة بحديثه وروايته، وليس مجهولاً كما مر بنا سابقاً، أو كما هو متبادر من هذا المصطلح، ومن هؤلاء أحمد، وأبو حاتم الرازي، والنسائي أيضاً، وغيرهم.

رابعاً: ومن الأمثلة.

(١)قول أحمد أبي حاتم في إبراهيم بن عبيد بن رفاعة بن رافع بن مالك بن العجلان الزرقي الأنصاري: روى عن أنس وجابر وعائشة ومحمد بن كعب القرظي وغيرهم.

وعنه عياض بن عبد الله الفهري وابن أبي ذئب وابن جريج وعدة. وقال أحمد: "ليس بمشهور بالعلم"، وقال أبو حاتم: "هو كما قال". وقال أبو زرعة: "مدني أنصاري ثقة"، وذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من المدينة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر:صدوق من الرابعة .[٢]

---

(١)التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٩/ ٨٠) المغني في الضعفاء (٢/ ٨١٣) ديوان الضعفاء (ص: ٤٧٢)تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٦٨) لسان الميزان (٧/ ٤٨٨).

(٢)الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ١١٣) تهذيب التهذيب (١/ ١٤٣) تقريب التهذيب (ص: ٩٢)

ـ قلت: قول أحمد وأبي حاتم: ليس بالمشهور، لا يعنى أنه مجهول، وإلا فقد روى عنه جماعة، وفيهم من لا يروي إلا عن ثقة كابن أبي ذئب وابن جريج، فضلا عن توثيق من وثقه. إذاً فهو غير مشهور بالرواية عندهما.

(٢)قول النسائي في: حسان بن الضمري، وهو حسان بن عبد الله الشامي، روى عن عبد الله بن السعدي حديث وفادته، وعنه أبو إدريس الخولاني، روى له النسائي وقال: ليس بالمشهور، وقال العجلي: شامي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة مخضرم.[1]

قلت: أما توثيق النقاد له، فمنهم من يوثق من لم يرو عنه إلا راو إذا كان ثقة، خاصة إذا كان من التابعين لقلة الكذب فيهم، وحسان من المخضرمين ومن قال: ليس بمشهور يعني لقلة حديثه الذي تسبب في قلة الرواة عنه، وهو مراد النسائي من قوله فيه ليس بمشهور.

---

(١)معرفة الثقات للعجلي (١/ ٢٩٢)تهذيب التهذيب (٢/ ٢٥٠) .

المطلب السادس: قولهم في الراوي: (كذاب).

أولاً: الدلالة المشهورة في هذا المصطلح.

- يقول ابن القيم[١] رحمه الله: الكذب يراد به أمران:

أحدهما: الخبر غير المطابق لمخبره، وهو نوعان: كذب عمد، وكذب خطأ، فكذب العمد معروف، وكذب الخطأ ككذب أبي السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكَكٍ في فتواه للمتوفى عنها، إذا وضعت حملها أنها لا تحل حتى تتم لها أربعة أشهر وعشر، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «كذب أبو السنابل»[٢]، وقال ابن حجر: إن للعالم إذا كان عنده علم بشيء فسمع غيره يذكر فيه شيئا بغير علم

---

(١)مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (١/ ٣٧١) .

(٢) الحديث بهذا اللفظ أخرجه الشافعي في الرسالة مسند الشافعي (ص: ٢٤٤)
قال: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِّ بْنِ عَبْدِ اللهِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ سُبَيْعَةَ بِنْتَ الحُارِثِ، وَضَعَتْ، بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ، فَمَرَّ بِهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكَكٍ فَقَالَ: قَدْ تَصَنَّعْتِ لِلْأَزْوَاجِ إِنَّهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ سُبَيْعَةُ لِرَسُولِ اللهِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «كَذَبَ أَبُو السَّنَابِلِ، أَوْ لَيْسَ كَمَا قَالَ أَبُو السَّنَابِلِ، قَدْ حَلَلْتِ فَتَزَوَّجِي».
قلت: وهو منقطع؛ لأنّ عبد الله بن عتبة بن مسعود لم يدرك القصة، وأصل القصة رويت في الحديث الصحيح المتفق عليه، حيث أخرجه الشيخان موصولاً إلى سبيعة، البخاري في صحيحه (٧/ ٥٦) كتاب الطلاق: بَاب {وَأُولاَتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ} [الطلاق: ٤]، ومسلم في صحيحه (٢/ ١١٢٢)كتاب الطلاق: باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، وغيرها بوضع الحمل.

أن يكذبه، ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم: كذب أبو السنابل، أي أخبر بما هو باطل في نفس الأمر.[١]

وقيل : كذب هنا يعني: أخطأ؛ لأن الكذب - في لغة الحجازيين- يطلق على الخطأ، ويطلق على تعمد الخطأ، وأذن لها النبي صلى الله عليه وسلم أن تتزوج، يقول: "فنكحت قبل أن يمضي عليها أربعة أشهر وعشر".[٢]

والثاني من أقسام الكذب: الخبر الذي لا يجوز الإخبار به، وإن كان خبره مطابقا لمخبره، كخبر القاذف المنفرد برؤية الزنا، والإخبار به، فإنه كاذب في حكم الله، وإن كان خبره مطابقا لمخبره، ولهذا قال تعالى {فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون}[٣] فحكم الله في مثل هذا أن يعاقب عقوبة المفتري الكاذب، وإن كان خبره مطابقا.

ـ قلت: أطلق النقاد مصطلح " كذاب" على بعض الرواة وعنوا به ما كان من النوع الأول على ما سبق ذكره عند ابن القيم، وهو ما كان عمداً في الغالب المشهور. ومراتب ألفاظ التجريح على خمس مراتب وجعلها ابن أبي حاتم وتبعه ابن الصلاح أربع مراتب، المرتبة الأولى وهي أسوؤها أن يقال: فلان كذاب أو يكذب أو يضع الحديث أو وضاع أو وضع حديثا أو دجال.[٤]

---

(١)فتح الباري لابن حجر (١/ ٢١٩).

(٢)فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام ط المكتبة الإسلامية (٥/ ١٠٧)

(٣)[النور: ١٣] .

(٤)الرفع والتكميل (ص: ١٥١) .

ثانياً: ومن الأمثلة.

(١)من النقاد من أفرد مصطلح الكذب في الراوي، مثل:

ـ قول البخاري في الحُسَن بْن عَمْرو العبدي، بصري، يَرْوِي عَنْ علي بْن سويد وأَبِي نعامة، كذاب.[١]

ـ وقول عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: المعلى بن هلال الطحان الكوفي فقال أبي كذاب، قال ابن عيينة: وإن كان المعلى يحدث هذا الحديث عن ابن أبي نجيح الذي رأيناه ما أحوجه أن تضرب عنقه.[٢]

(٢)ومنهم من قرن مصطلح كذاب بلفظة أخرى مما زاد من دلالته شدة في التجريح، كما في ترجمة:

ـ إسحاق بن نجيح الملطي الأزدي أبو صالح ويقال أبو يزيد سكن بغداد، قال أحمد: "إسحاق من أكذب الناس يحدث عن البتي" يعني عثمان عن ابن سيرين برأي أبي حنيفة وقال ابن محرز سمعت ابن معين يقول: "كذاب عدو الله رجل سوء خبيث". وقال ابن أبي شيبة عنه: "كان ببغداد قوم يضعون الحديث منهم إسحاق بن نجيح الملطي" وقال ابن أبي مريمعنه: "من المعروفين بالكذب ووضع الحديث". وقال عبد الله بن علي بن المديني سألت أبي عنه فقال: "بيده هكذا أي ليس بشيء وضعفه". وقال في موضع آخر: "روى عجائب". وقال عمرو بن علي: "كذاب كان يضع الحديث". وقال الجوزجاني: "غير ثقة ولا من أوعية الأمانة". وقال علي

---

(١)التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٢/ ٢٩٩).

(٢)العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٥٣٦).

بن نصر الجهضمي: والبخاري: "منكر الحديث" وقال النسائي: "متروك الحديث" وقال يعقوب الفسوي: "لا يكتب حديثه" وقال صالح بن محمد: "ترك حديثه" وقال أبو أحمد بن عدي: "أحاديثه موضوعات وضعها هو وعامة ما أتى عن ابن جريج بكل منكر ووضعه عليه وهو بين الأمر في الضعفاء وهو ممن يضع الحديث". قلت: وقال النسائي في التمييز: "كذاب" وقال أبو أحمد الحاكم: "منكر الحديث" وقال ابن حبان: "دجال من الدجاجلة يضع الحديث صراحا" وقال البرقي: "نسب إلى الكذب" وقال الجوزجاني: "كذاب وضاع لا يجوز قبول خبره ولا الاحتجاج بحديثه ويجب بيان أمره" وقال أبو سعيد النقاش: "مشهور بوضع الحديث" وقال ابن طاهر: "دجال كذاب" وقال ابن الجوزي: "أجمعوا على أنه كان يضع الحديث" وذكره الدولابي والساجي والعقيلي وغيرهم في الضعفاء.[1]

ثالثاً: الدلالة الخاصة في هذا المصطلح.

إذا تحرر لدينا إطلاق الكذب الصريح على بعض الرواة من قبل كثير من النقاد، أود أن أشير إلى أنه ربما أطلق الكذب وأريد به الخطأ، كما سبق في نص ابن القيم، ومثل له بعد أمثلة، هذا من جانب.

---

(١)الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٣٥) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٥٣٥) المغني في الضعفاء (١/ ٧٤)تهذيب التهذيب (١/ ٢٥٢) .

ومن جانب آخر قد يطلق مصطلح كذاب على أحد الرواة ولا يكون القصد منه الكذب في الحديث أو الرواية، بل يقصد به كذاب في رأيه ومذهبه، ومن أمثلة هذه الدلالة على هذا المصطلح ما يلي:

رابعاً: ومن الأمثلة.

(١)دلالة الكذب على ما كان خطأ مثل:

ـ منه قول النبي صلى الله عليه وسلم: «كَذَبَ مَنْ قَالَهُ، إِنَّ لَهُ لَأَجْرَيْنِ» وَجَمَعَ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ،« إِنَّهُ لجَاهِدٌ مجُاهِدٌ قَلَّ عَرَبِيٌّ مَشَى بِهَا مِثْلَهُ» لمن قال: حبط عمل عامر بن الأكوع، حيث قتل نفسه خطأ.(١)

ـ ومنه قول عبادة بن الصامت: كذب أبو محمد، حيث قال: الوتر واجب، فهذا من كذب الخطأ، ومعناه: أخطأ قائل ذلك.

قلت: ولفظ حديث عبادة بن الصامت عند أبي داود قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ هَارُونَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصُّنَابِحِيِّ، قَالَ: زَعَمَ أَبُو مُحَمَّدٍ أَنَّ الْوِتْرَ وَاجِبٌ، فَقَالَ: عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ كَذَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ افْتَرَضَهُنَّ اللهُ تَعَالَى مَنْ أَحْسَنَ وضوئهن وَصَلَّاهُنَّ لِوَقْتِهِنَّ وَأَتَمَّ رُكُوعَهُنَّ وَخُشُوعَهُنَّ كَانَ

(١) جزء من حديث سلمة بن الأكوع مطولاً كما عند مسلم صحيحه(٣/ ١٤٢٨)كتاب الجهاد والسير: باب غزوة خيبر.

لَهُ عَلَى اللهِ عَهْدٌ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَيْسَ لَهُ عَلَى اللهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ».[1]

(٢) دلالة الكذب على ما كان في رأي الراوي ومذهبه، مثل قول أحمد وابن معين والساجي في ترجمة :

ـ تليد ـ بفتح ثم كسر ثم تحتانية ساكنة ـ بن سليمان المحاربي أبو سليمان، ويقال أبو إدريس الأعرج الكوفي. قال المروزي عن أحمد: "كان مذهبه التشيع ولم نر به بأسا" وقال أيضا: "كتبت عنه حديثا كثيرا عن أبي الجحاف" وقال الجوزجاني سمعت أحمد بن حنبل يقول ثنا تليد بن سليمان "هو عندي كان يكذب" وقال ابن معين: "كان ببغداد وقد سمعت منه وليس بشيء" وقال في موضع آخر: "كذاب كان يشتم عثمان" وكل من شتم عثمان أو طلحة أو واحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دجال لا يكتب عنه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، وقال أيضا: قعد فوق سطح مع مولى لعثمان فتناول عثمان فأخذه مولى عثمان فرمى به من فوق السطح فكسر رجليه فقام يمشي على عصا. وقال البخاري تكلم فيه يحيى ابن معين ورماه وقال العجلي: "لا بأس به كان يتشيع

---

(١)سنن أبي داود (١/ ١١٥)كتاب الصلاة: باب في المحافظة على وقت الصلوات، وسنن النسائي (١/ ٢٣٠) كتاب الصلاة: باب المحافظة على الصلوات الخمس، وصححه الألباني: ينظر: صحيح وضعيف سنن أبي داود (١/ ٤٢٥) .

ويدلس" وقال ابن عمار "زعموا أنه لا بأس به" وقال أبو داود "رافضي خبيث رجل سوء يشتم أبا بكر وعمر" وقال النسائي: "ضعيف" وقال يعقوب بن سفيان: "رافضي خبيث سمعت عبيد الله بن موسى يقول لابنه محمد: أليس قد قلت لك لا تكتب حديث تليد هذا" وقال صالح بن محمد كان أهل الحديث يسمونه: "بليدا" يعني بالباء الموحدة "وكان سيء الخلق لا يحتج بحديثه وليس عنده كثير شيء" وقال ابن عدي: "يتبين على رواياته أنه ضعيف" روى له الترمذي حديثا واحدا في المناقب. قلت: وقال الساجي: "كذاب"، وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش: "رديء المذهب منكر الحديث روى عن أبي الجحاف أحاديث موضوعة" زاد الحاكم "كذبه جماعة من العلماء" وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم" وقال ابن حبان: "كان رافضا يشتم الصحابة" وروى في فضائل أهل البيت عجائب وقال الدارقطني: "ضعيف" وقال ابن حجر: ضعيف من الثامنة.[1]

ـ إذا تليد بن سليمان هذا، كان أحد مَنْ سمع منهم أحمد بن حنبل، وأثنى عليه في قول، لكنهم نقموا عليه مذهبه في التشيع، وغَلَّظ يحيى بن معين فيه العبارة، حتى قال: (كذاب)، أما عن سبب تكذيبه له، فوجدته قد أحاله على مذهبه لا على حديثه، إذ نَصُّ مقالة يحيى بن معين كما رواها عنه عباس

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٥٠٩) تقريب التهذيب (ص: ١٣٠).

الدوري: " تليد كذاب، كان يشتم عثمان، وكل مَنْ يشتم عثمان أو طلحة أو أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم دجال، لا يُكتب عنه، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين". فتأثرت طائفة جاءوا من بعدُ بعبارة يحيى بن معين، وليس الأمر كما ذهبوا إليه، إنما عِلَّتُهُ مما ذكرت، فتأمل ! .[1]

(١) تحرير علوم الحديث للجديع (١ / ٥٣٩، ٥٤٠) بتصرف.

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين. وبعد:

من خلال هذه الدراسة، فقد طوفت بالعديد من مصادر السنة النبوية، وغيرها من المراجع، فإنني أود أن أعرب عن نتائج ظهرت لي من خلال معالجة فكرة هذا البحث المتواضع، وذلك في النقاط التالية:

أولاً: فهم الدلالة للمصطلحات الخاصة عند الأئمة النقاد المتقدمين في جرح الرواة حسب استعمالهم لها، عَن طريق الجمع والاستقراء والدراسة والموازنة، فقد يكون المصطلح مشهوراً في الغالب بمعنى غير الذي يعنيه أحد النقاد في إطلاقه على أحد الرواة.

ثانياً: الغالب في المصطلحات الخاصة عند النقاد المحدثين في جرح الرواة أن تكون مشهورة في دلالتها بينهم، إلا إذا ورد صارف لها عن المعنى المشهور، ومن ثم ينبغي التأكد من دلالة المصطلح الخاص عند كل إمام قبل إصدار الحكم على الراوي؛ كي تأتي النتيجة منضبطة وصحيحة.

ثالثاً: إنّ بعض الأئمة المتقدمين تعرّض لتفسير بعضٍ من المصطلحات الحديثة الخاصة التي شاعت في زمانهم، ومن ثم صار مَن أرادَ أنْ يقترفَ من بحرهم، أو يأخذَ عنهم بعضَ علمِهم، مضطرّاً إلى معرفة تلك القواعد وتلك المصطلحات. ثم إن معرفة دلالة مصطلحات كل إمام من أئمة الحديث على سبيل التحقيق والتفصيل، أمر فيه من الصعوبة والغموض ما

يعجز - بسببه – بعض الباحثين، فلا بد من أن يشارك كثير منهم في دراسة مسائل هذا الباب.

رابعاً: دراسة الدلالة للمصطلحات الخاصة في جرح الرواة في باب واحد أمرٌ يتعاظم نفعُه، ويقرّب مقاصدَ هذا العلمِ إلى طالبيه، ويحصرُ شُعَبَه الكثيرةَ جداً في أصول كبيرة واضحة المعالم، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق الاستقراء التام لمعرفة معاني تلك المصطلحات للإمام الناقد، وتتبع كل أقواله ودراستها، ودراسة كل ما يتعلق بها، مما له شأن بتعيين معانيها، وموازنة بعضها ببعض، وملاحظة كل القرائن والاحتمالات؛ لأجل الوصول إلى المقصود، وهو الوقوف على دلالة تلك المصطلحات.

(فهرس المصادر والمراجع)

ـ القرآن الكريم.

ـ الموقظة في علم مصطلح الحديث، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ .

ـ لسان المحدثين،(مُعجم يُعنى بشرح مصطلحات المحدثين القديمة والحديثة ورموزهم وإشاراتهم وشرحِ جملة من مشكل عباراتهم وغريب تراكيبهم ونادر أساليبهم)، المؤلف: محمد خلف سلامة، عدد الأجزاء: ٥ أجزاء، مصدر الكتاب: ملفات ورد نشرها المؤلف في ملتقى أهل الحديث.

ـ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)،الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

ـ معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

ـ المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

ـ المفردات في غريب القرآن، المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٢ هـ.

ـ التعريفات، المؤلف: علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥.

ـ إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، المؤلف: ابن دقيق العيد، الناشر: مطبعة السنة المحمدية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

ـ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، عدد الأجزاء: ٤.

ـ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

ـ تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

ـ مصطلحات أئمة الحديث الخاصة ويليه القرائن الموصلة إلى فهم مقاصدهم في الجرح والتعديل، المؤلف: إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمن المديهش، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ، عدد الصفحات: ٨٢ .
ـ قاعدة في الجرح والتعديل (مطبوع مع كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»)، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر – بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م .
ـ إعلام الموقعين عن رب العالمين، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
ـ المختصر في علم الأثر (مطبوع ضمن كتاب: رسالتان في المصطلح، المؤلف: محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين، أبو عبد الله الكافِيَجي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، المحقق: علي زوين، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ .
ـ الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م .
ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر، المؤلف: طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى:

١٣٣٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
ـ التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦، عدد الأجزاء: ٣ .
ـ سير أعلام النبلاء، المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥ م .
ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .
ـ الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م .

ـ التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، المؤلف: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
ـ تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦ .
ـ تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤ هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، دار النشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
ـ تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ .
ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠ .
ـ منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، المؤلف: بشير علي عمر، الناشر: وقف السلام، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م .

ـ الضعفاء الكبير، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المؤلف : محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى : ١٤٢٠هـ)، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت.
ـ مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م .
ـ الإرشاد في معرفة علماء الحديث، المؤلف: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ .
ـ تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م .
ـ الثقات، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة

المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند.

ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م .

ـ لسان العرب ، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ .

ـ فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م .

ـ أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: محمد الدالي، الناشر: مؤسسة الرسالة ز

ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)،

المحقـق: محمـد عوامـة أحمـد محمـد نمـر الخطيـب، النـاشر: دار القبلـة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
ـ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكـر في مـصطلح أهـل الأثـر، المؤلـف: أبـو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بـن حجـر العـسقلاني (المتـوفى: ٨٥٢هـ)، حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجـر أبـو الفـضل العـسقلاني الـشافعي، النـاشر: دار المعرفـة - بيروت، ١٣٧٩، رقـم كتبـه وأبوابـه وأحاديثـه: محمـد فـؤاد عبـد البـاقي، قـام بإخراجـه وصـححه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز .
ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المؤلف: أبو الحسن عـلي بـن عمـر بـن أحمـد بـن مهـدي بـن مـسعود بـن الـنعمان بـن دينـار البغـدادي الـدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيـق وتخـريج: محفـوظ الـرحمن زيـن الله الـسلفي، النـاشر: دار طيبة – الرياض .
ـ معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكـر مـذاهبهم وأخبـارهم، المؤلـف: أبـو الحـسن أحمـد بـن عبـد الله بـن صـالح العجـلى الكوفى (المتـوفى: ٢٦١هـ)، المحقـق: عبـد العلـيم عبـد العظـيم البـستوي،

الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥.
ـ علم الجرح والتعديل (ص: ٥٤) د/ عبد المنعم السيد نجم، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الثانية عشرة - العدد الأول - محرم صفر ربيع أول ١٤٠٠هـ.
ـ سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤.
ـ العلل ومعرفة الرجال للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل، رواية المرُّوذِي[١ - ٣١٠] وصالح بن أحمد[٣١١ - ٣٢٧]، والميموني[٣٢٨ - ٥١٤]، وأحاديث وحكايات[٥١٥ - ٥٨٣]، رواية: أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني عنهم،المتوفى: ٣١٦ هـ، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة الأولى،١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
ـ سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

ـ العلل لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) ، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
ـ ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: حماد بن محمد الأنصاري، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
ـ مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ٢.
ـ فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، المؤلف: محمد بن صالح العثيمين
تحقيق وتعليق: صبحي بن محمد رمضان، أم إسراء بنت عرفة بيومي، الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م عدد الأجزاء: ٦.
ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، المؤلف: محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (المتوفى:

١٣٠٤هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ .

ـ تحرير علوم الحديث، المؤلف: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م عدد الأجزاء:٢.

(فهرس محتويات البحث)

الموضوع	رقم الصفحة
ـ ملخص البحث باللغة العربية .	٣
ـ ملخص البحث باللغة الإنجليزية.	٤
ـ المقدمة.	٥
ـ مشكلة البحث .	٦
ـ أهداف الدراسة.	٧
ـ حدود الدراسة.	٨
ـ الدراسات السابقة.	٨
ـ منهج الدراسة.	١٠
ـ خطة البحث.	١١
ـ المبحث الأول: أهمية دلالة المصطلحات الخاصة في تجريح الرواة عند النقاد.	١٣
المطلب الأول: بيان المقصود من لفظة (الدلالة) واستخدام المحدثين لعبارة (المصطلحات الخاصة).	١٥
المطلب الثاني: طرق معرفة دلالات المصطلحات الخاصة للأئمة النقاد.	٢٦
المطلب الثالث: تعريف الجرح لغة واصطلاحاً، و أهميته في نقد الرواة.	٣٩

ـ المبحث الثاني: دراسة لدلالة بعض المصطلحات الخاصة التي في ظاهرها التجريح.	٤٢
المطلب الأول: قولهم في الراوي:(يسرق الحديث).	٤٤
المطلب الثاني: قولهم في الراوي:(ليس بثقة).	٤٩
المطلب الثالث: قولهم في الراوي: (شيطان).	٥٤
المطلب الرابع: قولهم في الراوي: (لا شيء).	٥٨
المطلب الخامس: قولهم في الراوي: (ليس بالمشهور).	٦٢
المطلب السادس: قولهم في الراوي: (كذاب).	٦٦
الخاتمة:	٧٤
فهرس المصادر والمراجع.	٧٦
فهرس محتويات البحث.	٨٧